29/03/16 at 9:33 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: الخلل المزمن: بين الأقليات الاستهتارية و"الهمج الأكثري"

هناك الكثير من الأسئلة أو الاستفسارات والمواضيع الحساسة المتعلّقة بالرسائل الثلاث الماضية، إلا أن أكثرها يتعلّق بمسار الأحداث الراهنة التي أفضل الابتعاد عن تفاصيلها والاكتفاء بتوصيف الأمور من خارج الحدث، ومن زواياه المتكاملة... و"كالعادة"، ما أكتبه ليس للمزايدات، ولذلك أكتبه وبطريقة لا تسمح لأحد باستغلاله أو تحريفه أو المتاجرة به.

الانشغال في تفاصيل الأمور تصرف الإنسان عن التفكّر في أصل المشاكل وفي جذور الخلل وفي ما يساهم في ترتيب الأولويات والعمل ضمن رؤية واضحة وفي استراتيجيات بنّاءة من أجل الوصول إلى حلول عملية وواقعية لما يشغلنا أو يقلقنا أو يتهدد أمننا سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي والعالمي.

مما لا شك فيه أن هناك أولويات متعلقة بالحدث الآني، إلا أن تفاصيلها لا تناقش في الرسائل العامة. وما أحاول عرضه في الدراسة أو البيان الملحق مع هذه الرسالة إنما هو عبارة عن دراسة شاملة للعوامل والمسببات المباشرة وغير المباشرة للأزمات العالقة التي أعتبرها الأساس والسبب الرئيسي لكل مشاكلنا السياسية والأمنية والاجتماعية، والتي يمكن اتخاذها وكانطلاقة، في حال التعاون على معالجتها، في طريق إصلاح الخلل... وألخص أو أعنون ذلك في ما يلي:

في كل دائرة من دوائر صناعة القرار، هناك جناح إنساني عقلاني يعمل من أجل المصالح العامة، وهناك جناح حيواني "تربّى" على التسلط وعلى الهيمنة؛ تراه اليوم في حالة دفاع عن الوجود، يسخّر كل ما يمتلك من حيلة ووسيلة (لا زالت بيده) من أجل الإبقاء على (أو إطالة أمد) ما تعيشه المجتمعات البشرية من "شواذ"، بغض النظر عن العواقب ومن دون أي اعتبار لما يمكن أن تؤول الأمور في النهاية إليه.

إما أن يقبل أو أن نتمكن من إقناع هؤلاء وقبل فوات الأوان بالتنازل ولو قليلا عما هم مقتنعون به من مفاهيم سلبية ومتشائمة وأساليب علاج صلبة ومستهترة... وإما أن تُترك الأمور بيدهم وليقود كلٌّ سفينته نحو الهاوية... ولعل الخراب في نهاية المطاف "لازمة" لا يمكن من دونها إصلاح الأمور والانطلاق مجددا في الطريق الصحيح!

التفاصيل في الملف الملحق

الخلل المزمن الدولي والعالمي

بين الأقليات الاستهتارية و"الهمج الأكثري"

عندما يتعمَّق الباحث في "أم المشاكل"، أو في أصل وجذور ما يشهده ويعاني منه أو "يموت فيه" العالم من استهتار وهمجية تنتهي بنا جميعا وفي نفس الهاوية، وعندما يصل إلى قاع تبحّره في هذا الخلل المزمن، سيجد أن أصل كل أشكال الصراع يعود إلى حالة عامة واحدة أو متشابهة تتمثّل في هيمنة "أقليّات نخبويّة" تتنكّر (إيماناً، أو تسليماً بالأمر الواقع) لكل أشكال الديمقراطية والأخلاقيات الإنسانية وللأصل "الإنساني".

سأحاول من خلال هذه الدراسة الموجزة توضيح بعض الأمور والردّ على بعض الأسئلة والهواجس المشتركة، متناولاً البعض مما يدور ويُتداول في بعض مؤسسات صناعة القرار الفاعلة من طروحات وحلول مستقبلية. في البداية، أود تعريف "حقيقة" مفهوم بعض التعابير السائدة و"المستهلَكة" (ومما يتعلّق بموضوع بحثنا)، متطرّقاً إلى بعض المسائل الاعتقادية "المحظورة" وبأسلوب متجرّد لن أُدخِل إيماني ومعتقداتي الخاصة فيه. وسأنتقل بعد ذلك إلى صلب الموضوع مستكشفاً للروابط المفصلية لأزماتنا العالقة بدءاً من جذور الخلل، وللظروف التي جعلت من هذه الأزمات المزمنة اليوم تهديداً لـ 'الحالة الرّاهنة' وللأمن والاستقرار العالمي. وفي الختام سيكون لنا جولة سريعة على ما يمكن تطبيقه اليوم من حلول معقولة وغير معقولة أو "استثنائية"، أملاً بما يمكن أن يصل إليه المعنيّون بالأمر من "إدراك" وواقعية... أو بانتظار "ما بعد الانهيار والخراب".

تعابير مبهمة ومفاهيم "حسب القياس"

عندما يحاول المتخصّصون في مراكز صياغة وصناعة القرار أو في أي من المؤسسات الثقافية والأكاديمية بحث أي إشكالية سياسية أو اجتماعية، فإن أول ما يواجهه هؤلاء مما يشلّ عملية التطور العلمي والعملي إنما يتمثّل بتلك القواعد التقليدية "الصلبة" وبواقع عدم الإجماع على تعريف بعض التعابير والمفاهيم العامة والتي يُراد لها أن تبقى على ما هي عليه من ضبابية (حفاظاً على 'الاستقرار من خلال التخويف والهيمنة').

تعبير ومفهوم 'الديمقراطية'

ما تعلمناه من خلال رحلة دراساتنا الجامعية والأكاديمية الابتدائية والمتقدّمة أن كلمة أو تعبير 'الديمقراطية' إنما يعود أصله إلى التعبير اليوناني Demokratia والذي يعني بالعربية حكم أو سلطة الشعب... ولكن، هناك من "يدّعي" أن الديمقراطية مفهوم قديم طبَّقته شعوب وحضارات سابقة وإنْ بدرجات ومستويات مختلفة إلاّ أنها لا تقل "ديمقراطيةً" عما هو مطبَّق من أشكال مختلفة للديمقراطية في عالمنا الحالي. الديمقراطية بالمعنى السائد و"المستهلَك" على أن 'الحكم للشعب، من الشعب وإليه'؛ أو بشكل أدقّ، بما يعني المساواة بين الآراء المختلفة لكل فرد أو مكوِّن اجتماعي في صناعة القرار؛ إنما هو ضرب من الشعارات الفضفاضة التي لا يمكن تطبيقها... ولنتصوَّر ما الذي سيكون عليه حال مجموعة من عشرة أفراد، ثلاثة من الحكماء وسبعة من "الصّيَّع" المتفلِّتين، مثلاً، في حال محاولة تطبيق هذا المستوى "المباشر" من الديمقراطية بينهم! أما بالنسبة للأشكال الأخرى غير المباشرة للنظام الديمقراطي وفي ظل "حكم الخالق"، أو 'هيمنة الدين'، فما أُثير ويُثار من تخوّفات حول مسألة استغلال مفهوم 'الإرادة الإلهية' وسوء تقدير وإدارة الأحكام الشرعية من قبل السلطة أو السلطات الدينية، هي تخوّفات حقيقية واقعية ومشروعة. ولكن، وبدلا من معالجة الأمر معالجةً تُحمى بها الأديان من الاستغلال، كان "الاستعجال" في طرح وفرض مبدأ 'فصل الدين عن الدولة'، وليُترَك الدين بيد من لا يملك "أسباب بقائه"، وشؤون الدولة بيد من يُفضِّل التفلُّت من الضوابط الأخلاقية، فاستُبدِل إله السماء بمئات وآلاف الآلهة "الدنيوية" ممن لا يُسأل ولا يُحاسَب، يعزّ من يشاء ويذلّ من يشاء، بيده 'الملكوت' فيقطع الأرزاق وكل أسباب الحياة عمن يشاء ويرزق من يشاء من "تبعه" وبغير حساب!!

الأقليات الاستهتارية

لقد سبق وفصَّلت ما أعنيه من تعبير الأقليّة؛ الأقلية المذمومة والأقلية المحمودة، السلبيّة منها والإيجابية؛ وفي مناسبات عديدة، بالإضافة إلى الأشكال والظروف المختلفة التي كانت ولا تزال تُستغَلُّ الكلمة فيها. وما يعنينا من الأمر في هذه الدراسة محصور في واقع وحقيقة تلك الأقليات الانتهازية المتسلِّطة والمهيمنة على أصحاب القرار وعلى مراكز صناعة القرار. بالأمس كان هَمُّ هذه الأقليّات المستهترة بالمصالح العامة والمُستخفّة بوجود الناس إظهار أو فرض "نظريّة" أنَّ أصل الإنسان حيوان، وأن البشر بطبيعتهم همج رعاع لا يمكن حفظ الأمن فيهم إلاّ بالقهر والقوة وأنّ أي محاولة لـ "رفع الحذاء" من عن رقاب الناس تنقلب عليك! ولكن ما أوصلنا إليه اليوم هؤلاء من حيرة وإرباك صار يستلزم الصراخ من أجل الوقوف عنده والانتباه إليه.

الأقلية الاستهتارية ظاهرة عامة وهي اليوم "قاهرة" مهيمنة في كل أرض ومكان ودائرة ومن دون أي استثناء. وإن أخطر ما تتمادى فيه اليوم تلك الأقليات الاستهتارية ومما يهدد أمن واستقرار كل فرد وجماعة ودولة إنما يعود أصله أو تعود جذوره إلى حالة هؤلاء العدائية المُطلقة مع 'فكرة وجود الخالق المراقب والمحاسب' وما تستتبعه الصفات الثلاث هذه من ضوابط وكوابح لأفكار وأفعال البشر، أو إصراراً على إفشال أو تشويه فكرة أو طرح أنّ 'الإيمان والدين المحصّن ضرورة اجتماعية وأمنية من أجل ضمان الاستقرار والاستمرارية'؛ أي أن الإيمان، وفي ظل الدين المحمي من الاستغلال، يشكل عامل استقرار بسبب رضا وقبول المؤمن بالقضاء والقدر وبـ "قسمته من هذه الدنيا" حيث يجد نفسه غير مضطرّ للاعتداء أو المخالفة ليعوِّض نفسه، وفي ذلك مصلحة عامة، ومنفعة واضحة لأصحاب السلطة في حال قبولهم "تخفيف تسلطهم" على الناس. فمن ثمار المجتمع المؤمن و"الخَلوق"، البعيد عن الأنا والفردانية والحريص على المنفعة والمصالح العامة، تحقيق الظروف التي يمكن فيها تطبيق الديمقراطية، وهذا ما يخشاه المهيمن المستهتر من هؤلاء "الأقلويّين"؛ فالإيجابيات من تطبيق الديمقراطية في مجموعة من عشرة أشخاص غالبيتهم من العقلاء ستكون واضحة. ومن أجل ذلك كان ولا يزال محظوراً على أي إنسان أو مؤسسة التقدّم بأي محاولة من أجل احتواء الموقف، أو الاتفاق على مفاهيم مشتركة لتعابير ضبابية لا تقتصر على الديمقراطية والأصولية والأمن والإرهاب... انطلاقة لا مجال ولا أمل من دونها لأي مبادرة، أصيلة كانت أم "مستعارة"، أن تسير في الاتجاه الصحيح.

الخلل المزمن، ومن الجذور

الخلاف، وكما هو الحال مع واقع الاختلاف، موجود بين الناس ومنذ أن وجد الإنسان على هذه الأرض، صراع دائم بين كل أشكال الفضائل وبين الرذيلة بمعناها الواضح وألوانها الفاقعة دون الدخول في التفاصيل. وبتعبير آخر وأدق، هو صراع أزلي بين من يفتخر بميزته الإنسانية ومن يصرّ ويتباهى بأصله الحيواني. ما يميِّز الإنسان عن الحيوان، أو عن "الدابة"، أنه خُلِقَ ليمشي على الأرض منتصبا مرفوع العقل والقلب، وليتمادى من يشاء في طأطأة رأسه ليستوي الإنساني مع الحيواني من قواه فيتساوى بذلك مع باقي الدواب.

الاقتتال كان ولا يزال قائما مع اختلاف مسبباته وأهدافه، لتنخفض حدّته ومع انتقاص منسوب الهمجيّة فيه، وكما يدّعي "الحضاريّون"، كلما سارت هذه المجتمعات البشرية قُدماً وفي ما يسمى بـ 'التطور الحضاري'.

بالأمس كانت 'الإمبراطوريات'، وكانت الحروب من أجل التوسّع وما كان يرافقها من قتل همجي لاأخلاقي. ولقد تحوّلت الإمبراطورية إلى 'قوة مهيمنة' وفي أحلاف واتحادات مختلفة دفاعاً عن 'المصالح المشتركة'، مع ما دفعت "المصالح" هذه العالم إليه من خراب واقتتال لا يقل وحشيّة عن حروب الإمبراطوريات السابقة. ثم كان بعد ذلك 'النظام العالمي الجديد'، مؤسّسا لما كان ينبغي أن يوصلنا إليه من استقرار وأمن مقبول، ونقل لشعارات 'الحرية والمساوات والأخوة' والعدالة الاجتماعية و'حقوق الإنسان' إلى حيّز التطبيق العملي. ولكن ما نشهده اليوم يتنافى مع كل هذه الشعارات والمبادئ، ومع ما ينبّئُنا به الحضاريّون "الديمقراطيون".

ومع الانتقال إلى أرض الواقع، فإن ما ينبغي على كل عاقل الوقوف عنده والتدقيق في حقيقة تفاصيله، إنما يتمثل بهذا الاستهتار "اللامعقول" من قبل هؤلاء "الأذكياء" ومَن بيدهم "صياغة الفكرة" وصناعة القرار، وفي هذه الهمجيّة "المُفتَعَلة" والموجَّهة في ما يعزّز نظرية "الجناح الحيواني" في دوائر تلك الأقليات الحاكمة. ومن بين هذه المسائل أو الأسئلة الرئيسية التي ينبغي علينا التفكّر فيها أولاً، تحديد هويّة هؤلاء المستهترين، وهويّة من يقف وراء ما نراه اليوم من همجيّة غير مسبوقة من حيث سهولة أو "تسهيل" نقلها إلى المشاهدين.

من هم المستهترون؟

إن أحداً لا يستطيع التشكيك أو التقليل من أهمية ما وصلت إليه المجتمعات الغربية من تقدّم علمي وعملي، ما يخوّل الأقليات النخبوية صاحبة القرار فيها لتتحكَّم بعملية شد الأوتار التي يرقص على أنغامها الآخرون. إلا أنّ "لصق" صفة الاستهتار على كل من ينتمي إلى هذه الأقليات المتحكِّمة هو اتهام باطل وغير دقيق، بل إن غالبية من يعمل في مؤسسات صناعة القرار هناك هم من النخبة الإيجابية من العقلانيين الواقعيّين.

المشكلة في "تسلّط" قلّة ممتلِكة للحيلة والوسيلة على كل أسباب الحركة والتقدّم أو التطوّر الفكري والعملي، بدءاً بمرحلة إعداد المناهج الدراسية و"تحديد" البحوث العلمية إلى مراحل الترويج للبيئة المادية والحيوانية، والتي تنسَلِخ أو "تُسلَخ" فيها المجتمعات الغربية هذه عن مشاعرها الإنسانية وعن واقعها المتقدم والحضاري. وما يعيق إصلاح الخلل على هذا المستوى الحسّاس من مراحل تقرير الوجهة "التقدّمية" للتطور المجتمعي، إنما يتمثّل بعدم وجود المحفّزات الواقعية مما يمنع وقوع المزيد من عقلاء صناع القرار في حالة من اليأس يستسلمون فيها مرغمين لقواعد ما يُفرَض من واقع يستحيل معه تطبيق الديمقراطية أو أي "منطق إنساني".

وما نحاول توصيفه من خلل في ساحات وفي دوائر صناعة القرار في "العالم المتقدِّم" وفي الدول الفاعلة ستجد له شبيهاً وبأشكال متعدّدة في كل مكان وفي كل دائرة وعلى جميع المستويات السياسية والاجتماعية.

ففي مراكز صناعة القرار، إن كان هناك من مراكز لصناعة القرار، في دول "العالم الآخر" أو الدول النامية أقليّات سلبيّة مماثلة؛ من مستهترٍ بالوجود ومستهترٍ بالحقوق إلى هؤلاء المستهترين بمسؤولياتهم "الأخلاقية". وفي كل حزب وجماعة أقليّات من "أصحاب الأصوات العالية"، ولقد ابتليت بذلك أكثر الجماعات نظافة، والبعض ممن "ينتظر نصر الله للقلّة الصابرة"؛ أقليّات "إقصائيّة" لكل مخالف وإن كان من "أهل البيت"، مُلغيةً لكل البدائل، "مُخرِسةً" لكل الأصوات العاقلة ولدرجة يُمنع فيها "الأتباع" من مجرد الكلام مع الآخرين.

من يقف وراء ما يشهده العالم اليوم من همجية

ومنذ سقوط الاتحاد السوفياتي وانتهاء دور "الفزّاعة الشيوعية"، تحوّلت الأنظار نحو الإسلام ديناً وهوية، وليَحمِل أو يُحَمَّل "وصفة" التهديد المشترك لكل من يريد أن يطيل من أمد تسلّطه في ظل الخوف والإرهاب. فأصبحت محاربة "الإرهاب" حجة لتقويض الحريات وتعطيل المنطق، ومن أجل "فعل مل لا يُعقل فعله"، وبيد كل من يريد أن يحصّن نظامه من المساءلة أو المحاسبة أو لمجرّد التخلّص من الخصوم السياسيين.

ودارت آلة الإرهاب على هؤلاء "مداورة"، وفي كل عمل إرهابي كان للإسلام وللأسماء العربية فيه نصيب. إلا أن أيّاً من مرتكبي تلك الجرائم لم يكن ينتمي إلى أيٍّ من الجماعات المعروفة في الساحة الإسلامية، بل إن أكثرهم من "أصحاب السوابق"، أو ممن لم يكن لهم علاقة بالدين والإيمان لا من قريب ولا من بعيد! ومن هنا كان السؤال البديهي عمّن يقف فعلاً وراء هذه "السياسات الهمجية"؛ مَن المخطط، ومَن المستفيد؟

إن حقيقة هوية وخلفية مرتكبي هذه الاعتداءات، وبالإضافة إلى ما تقوم به بعض أقليات هذا 'العالم الآخر' من استئصال ممنهج للاعتدال والوسطية ولكل الأصوات العاقلة، لكافٍ من أجل الانطلاق في طريق "مراجعة الحسابات" والتفكّر مليّاً في النتائج الحقيقية لدفع قرابة ربع سكان الأرض وحشرهم في قفص الاتهام. ما تقوم به بعض "الدويلات" من تربية غير مباشرة لـ "الوحوش الكاسرة" في أقبية سجونها له أثمان باهظة، وما تنتهجه بعض القوى الإقليمية والعالمية من تمكين للأقليات الاستئصالية لن يكون في مصلحتها غداً؛ سياسة التخويف من 'المحيط الهمجي'، أو 'الهمج الأكثري'، في ضبط الموقف أو في 'تحصين الساحة' سياسة ناجحة في الظروف الطبيعية وعندما تُنتَهج بعقلية بنّاءة ومن أجل الوصول إلى هدف إيجابي... استعمالها من أجل تثبيت "الشواذ"، أو إلزام الناس بالسياسات 'الشمولية'، له عواقب وخيمة وشاملة للجميع.

واقع وحقيقة 'الهمج الأكثري'

إن من بين ما يبرّر ويُثبِّت فلسفة ووجود هذه 'الأقليّات الاستهتارية' إنما يتمثل بواقع وحقيقة 'أكثر الناس' وما يجتمعون عليه عادة مما لا يتوافق دائماً مع الحق أو الحقيقة أو العدالة أو النزاهة أو المصلحة العامة. وستتعاظم مشاكل 'الأكثريات' هذه عندما تتربى وتترعرع في ظل 'الأباطيل' والقيم المادية والحيوانية، عندما يصبح الحق في نظر أكثر الناس باطلاً، واللص المنافق بطلاً، والتاجر والمتاجر "محبوب الجماهير".

مما لا شك فيه أن ما أقوله هنا خطير وعواقبه أخطر، ولكنني أقوله من أجل التنبّه إليه ولنكون أكثر واقعيّة ولكي نحاول معالجة حقيقته وبشكل سليم، لا إقراراً لمنطقه ولا تثبيتا لواقعه ولا موافقة على ما يترتب عليه. فمسؤولية تغيير هذه المفاهيم و"المسلّمات" السلبية عن 'العامّة' عامة، وفي المجتمعات العربية منها خاصة، إنما تقع على الناس أنفسهم، وعلى كل من يستطيع التأثير في هذا "الواقع" والمنطق الهمجي من حوله. العقلاء "بتكاملهم" هم القادرون على تعديل أو تغيير هذه الصفات والوصفات "اللاإنسانية" عن جموع الناس وعن الشعوب العربية والإسلامية والتي تُعتَبَر اليوم بعامّتها وقياداتها مجتمعة "عالة" على المجتمع البشري! وإن أوّل من يتحمّل مسؤولية المبادرة والعمل على تأمين ما يمكن للعقلاء ولكل قادر أن ينطلق منه بواجباته، هم من نعوّل عليهم اليوم من قيادات "راشدة"؛ هم يعلمون أن أحداً من هؤلاء "المتعاطفين" لن يساعدهم فيه.

وإلى أين!؟

إن ما نشهده اليوم من فوضى وضياع وقتل و"إرهاب"، ومن توجيه لمن "اكتملت" تربيتهم على الهمجية نحو الأنا و"الحَيوَنة" والحقد والكراهية، ستكون له عواقب لن تقف عند حدود من يقتصر اليوم عليهم القتل، وإن أوّل أو أكثر من سيدفع ثمن الاستهتار هم المستهترون أنفسهم؛ أو الأقليّات الاستهتارية وعلى اختلافها، والتي لم يعد يهمّني كثيراً، "تلبيةً لطلباتها وتمنياتها"، أن تَعقِل أو تنتبه أو أن تلتفت لما أحاول الإشارة إليه.

هناك خيارات معقولة وغير معقولة في النهاية وفي مواجهة الخلل وحقيقة كل من أهل الاستهتار والهمجية، ومن بين هذه الخيارات "لفترة ما بعد الخراب"، ما يمكن وضعه تحت مسمى 'التمييز' أو "الفصل الخُلُقي".

لقد شهدت المجتمعات البشرية وعلى مرّ الزمان أشكالاً مختلفة لما يمكن تصنيفه تحت خانة التمييز الخَلقي، كالتمييز أو الفصل العنصري والذي يُفرَّق وتُقام الجدران بين الناس وعلى أساسٍ لا علاقة لإراداتهم فيه. وهناك بعض الشواهد، وكما يدّعي البعض، لما يمكن اعتباره 'أمثلة تجريبية' مما يُقترَح من 'تمييز خُلُقي' يُفصَل الناس فيه على أساس 'حضاري'؛ فصلٌ في حقيقته بين أصحاب 'الايرادات' وبين المسلوبة إرادتهم. وما يُقصَد بـ 'التمييز الخُلُقي'، إنما هو محدّد بتلك العملية التي يُفرَّق فيها بين الناس أو الكيانات الجغرافية وعلى أساس الإرادة الحرّة ؛ وليعيش كلٌّ في بيئته المفضّلة وفي ظل القوانين التي تتناسب معه ومع عقليّته.

هناك أناس وعن سابق تصميم وتخطيط، ومن بعد التعرّف على محاسن إنسانيّته تجده يصرّ على حيوانيّته، وعلى البيئة الحيوانية التي تتناسب مع "ميوله" (بدلاً من تفكيره) وما يطمح إليه من إشباع للرغبات والشهوات؛ ليس من حق أحد أن يملي عليهم ما لا يريدونه ويحبونه، كما لا يحق لهؤلاء فرض إراداتهم على غيرهم. ففي المقابل أناس تريد لتؤكِّد على ما يميّزها عن باقي الخَلق من خُلُقٍ وعقلٍ يميّز به بين الفضيلة والرذيلة، ومن حق هؤلاء العيش في البيئة المناسبة لأخلاقياتهم وفي ظل قوانين وأعراف مختلفة تليق بهم وبإنسانيّتهم. هناك قوانين وأعراف محليّة ودوليّة لا تليق ولا تتناسب مع تفكير وعقلية الكثيرين من "أصحاب الإنسانية"، وفي 'حالات الطوارئ' تُفرَض على هذه الشريحة المميَّزة من الناس تدابير وإجراءات مهينة لهم ولكرامتهم. أمثلة كثيرة تُطرَح وستُقدَّم من أجل تبرير سياسات بديلة "غير معقولة"، وعندما ننتقل إلى مرحلة التطبيق، أو مرحلة التفكير في التطبيقات العملية، فهناك سيناريوهات "جهنّمية" لا أستطيع الخوض في تفاصيلها؛ ولأكتفي بما يلي من خاتمة أتمنى النجاح والتوفيق في التعبير أو "الإشارة" بها لما ينبغي قوله والتنبيه منه:

لقد أمضيت عمري، وكل حيلتي ووسيلتي، دفاعاً "مستميتاً" عن الحق وعن الحقيقة، وعن المنطق والعدالة وعن "المحظوظين بعذاباتهم" والمستضعفين، عن الإسلام والمسلمين وعن العرب خاصة وعلى وجه التحديد. وعلى مدى عقدين من الزمن، وعبر مسيرة طويلة وعميقة من الدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية المتقدّمة ومن خلال التجارب التطبيقية والعملية والتي لم يوفِّر فيها بعض 'المستهترين' من أصحاب القرار مناسبة وليثبتوا لي، مرّة بعد أخرى، ما يناقض ما أحمله وأؤمن به من قناعات تجاه من أفتخر بهم و"بشيمهم"؛ فالعرب في نظر هؤلاء همج أو 'جنس لا يمكن ولا يليق بأي عاقل حكيم أن ينتمي إليه أو أن يفتخر به'، ليس من باب الحقد أو الخصومة، أنما طبقاً لما كان يتقدّم به بعض 'العربان' أمام هؤلاء من "دونية"... وحتى لا أطيل: الزمن يمضي وبسرعة "غير معهودة"، وإن كان للعرب الاستمرار بما هم فيه من "تشويه"، فنهاية العرب ستكون قريبة، ولن تغني عنهم أموالهم ولا "أبراجهم" الشاهقة شيئا أمام "القدر" و"مكر الزمان".

02/06/16 at 3:40 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: بين الولي الفقيه والولي السفيه

الأنظمة الحاكمة و"أولياء الأمور"

بين القاصر والمتقدِّم، والمعاصر والبديل

هناك اختلافات كثيرة (لا يعرف أكثر الناس تفاصيلها) بين ما قدّمَته وخبِرَته المجتمعات البشرية من أنظمة تحتكم إليها وفي ظلها وبما يتناسب مع ثقافاتها ومعتقداتها أو تقاليدها المختلفة (المتقدِّمة منها والمتخلِّفة). "قِصَّة طويلة" سنحاول في هذه الرسالة القصيرة اختصارها في توضيح الدوافع الفكرية والظروف الاجتماعية التي يختار كل شعب على أساسها ولي (أو أولياء) أمره، مشدِّدا على إيجابيات وسلبيات كلٍّ من خيارات أصحاب الأخلاقيات (و"الضوابط") وأصحاب المصالح (و"التفلُّت")، مُقدِّماً لهذه المقاربة برسم بياني مبسَّط يُظهِر مراحل تطور أنظمة الحكم من حكم الفرد الواحد وإلى "حكم الشعب" (أو ما يسمى بالنظام الديمقراطي).

	ما خلُص إليه الفقهاء بعد التأمل	أفضل الأنظمة	أقلها سوءاً	وأسوؤها
الجانب الإيجابي	*في ظل الأخلاقيات والضوابط*	النظام الملكي	النظام "النخبوي"	النظام الديمقراطي
		↓	↓	↓
	وما يمكن أن يتحول إليه النظام	أسوأ الأنظمة	أقلّها إيجابيةً	"أفضل الموجود"
الجانب السلبي	*في ظل المصالح و"التفلّت"*	النظام الدِكتاتوري	النظام الاحتكاري	نظام "دبِّر حالك"

ولكي أختصر ما أبيّنه هنا، فإن أوّل ما خبِرَته 'الحضارات البشرية' إنما كان يتمثل بشكل من أشكال النظام الملكي الذي "يسهر" على رعايته فردٌ مُختارٌ أو "مُتقدِّمٌ" بما يتميّز به (أو يميِّز به نفسه) عن "رعيّته". وعندما تحوّلَت هموم (أو أولويّات) الملوك (والرعاة) إلى السهر على المصالح والخصوصيات (والشهوات)، كان أقل الأنظمة سوءاً نظامٌ تسهر على إدارته نخبة "صالحة" تتقدّم بما يميّزها عما وقع الحاكم الفرد فيه. ثم كان لتلك النخب بعد ذلك ما كان لمن سبقها، وبتحوّل نظام النخبة الصالحة إلى نظام "أقلّوي" احتكاري، لم يعُد أمام فقهاء السياسة خيارٌ غير الديمقراطية نظاماً كان يُفترَض ألاّ يكون لأحدٍ على أحدٍ أفضليةً فيه.

بين الولي الفقيه و"الولي السفيه"

لقد سبق وتكلمنا كثيراً عن الديمقراطية وعن النظام الديمقراطي، وعن إشكاليات وعيوب التمثيل الديمقراطي، وأنَّ في ظل "ألطف" الديمقراطيات غالباً ما تعود السلطة لتقع في يد الفرد أو النخبةِ صالحةً كانت أم فاسدة. وفي نهاية كلِّ مطافٍ سنجد أن الفارق بين مختلف تلك الأنظمة السياسية لا يكمن في شكلِ ونوعيةِ النظام، إنما يقاس (أو يمكن قياسه) طبقا لخلفية ومنهجية الحاكم ("بأمره")، ولثقافة النخب الفاعلة وطبيعة المحكوم.

يُقال 'كما تكونوا يولّى عليكم'... وأولياء الأمور في النهاية هم أبناء "المناخ" والمجتمع الذي ترعرعوا فيه، يتقدَّم (أو يُقدَّم) السفهاء في عتمة الفساد (أو البيئة المفسَدة)، ويَرفعُ أهلُ الحقِّ والخيِّرون منهم الصالحين. "الوليُّ السّفيه" بديلُ السّفهاء، وبمنتهى السفاهة ينتقدون ويناورون ويستهترون بمصائرهم وبـ "وجود" شعوبهم، وولايةُ الفقيه محفوفة بالمخاطر (ومن الداخل قبل الخارج) تُسقطها أمراض العظمة والهيمنة وإقصاء الآخرين.

عندما يستسلم الصالحون للأمر الواقع، ويُسلِّمون بقضاء و"قدر" ما تعُجّ به المجتمعات البشرية من مظالم، يتسلّل الفساد والإفساد وليضيف على "المظالم الطبيعية" مظالم مُفتَعَلة تزيد من سلبيات وتعقيدات الحياة. وعندما تبدأ إرهاصات "القيامة" (قيامة المُستَهتَر بوجودهم)، وبدل مراجعة الحسابات من أجل احتواء الأمور، يزداد المهيمن تطرّفاً في العداوة والقتل والاستئصال وفي ما لا رجعة فيه من دون أي حسابٍ ليوم الحساب.

إن أخطر ما قد يواجِهُه (و"يُبتَلى به") الاحتكاريون الإفساديون أن يكون من بين أولياء الأمر عاقلٌ راشدٌ "يُعيدنا" إلى زمن النُّخب الصالحة وإلى 'الضوابط' مما يحول دون استمرار الاستغلال و'المتاجرة بالدين'. ومن مصلحة المجتمع العاقل (وبخلاف "مجتمع الدواجن") أن يتولّى أمره عاقل ومن حوله نخبة صالحة تُسائِل وتُحاسِب مع ترك المجال للرأس العاقل لحسم المسائل الحسّاسة أو الخلافية عندما تقتضي الأمور.

خلاصة القول، وبشكل مباشر وبسيط

عندما نتكلم عن 'ولاية الفقيه'، فليس من الضرورة أن يكون الكلام موَجَّها لـ (أو محصوراً بـ) النظام الإيراني، إنما المقصود به ما يعكسه التعبير المقابل (ولاية السفيه) من تشديد على ولاية من يمتلك الميّزات اللازمة (المتفوّقون و"بجدارة"، ومن أصحاب الخبرة والتجربة)، ولنُميّز به بين 'القاصر' ("شهادة" بلا علم ولا خبرة) وبين من يتقدّم على غيره بذكائه (و"دهائه") وبإمكانيّاته الخاصة (من دون أي امتيازات مسبقة أو "واسطة").

وفي الوقت الذي لا يعنينا فيه كثيرا أمرُ المُتخلِّفين، فالكلام والاهتمام موجَّهٌ نحو النُّخب الحقيقية والفاعلة (سلبيةً كانت أم إيجابية)، وإن ما نشهده في الأنظمة المعاصرة من هيمنةٍ للنزعة السلبية (فكراً ومنهاجا) إنما مردُّه إلى ما وصلت إليه الشعوب (بفعلِ فاعلٍ، أو بإرادتها) من "انحطاط" أو ابتعاد عن إنسانيّتها، ومما يبرّرُ بقاءَ "النخب المتشائمة" وما تتسبَّبُ به بتحكُّمها من استهتار يتهدّد وجودها وقبل مصالح الآخرين.

من هنا تأتي أهميّة "العودة" (خطوة إلى الوراء) وإلى زمن "صاحب القرار" (الفرد) القادر على ضبط الخلاف وعلى حسم إشكاليات الاختلاف، ومن أجل اتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات اللازمة (ولو بشكل مؤقت)، مع ما يعنيه وجود "القائد العاقل والحكيم" (أو 'الفرد المختار') من فرصة نادرة من أجل تسهيل تشكيل 'النخب الصالحة' و"المؤسسات الفاعلة" والقادرة على إصلاح الأمور وبما فيه مصلحة الوطن والمواطنين.

11/10/16 at 3:44 PM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: سؤال مهم

سؤال مُهمّ، "لم أكن أريد الإجابة عليه لآن"

هناك مسألة (أو مسائل) يرى البعضُ ضرورةَ توضيحها، وأختصرُها بالسؤال التالي:

ما الذي يدفعك لتُصِرَّ على الانطلاق من داخل ساحةٍ تُدرِكُ افتقارَ قيادات 'بيوتها' للحرية أو الاستقلالية في القرار والحركة؟ وهل من الحكمة الانطلاق بمن لا يمتلك الخبرة والتجربة، في ظل ما يستلزمه الأمر من تأخير، وما يمكن أن يتركه "الانتظار" من إحباطٍ أو "خِفَّةِ عزيمةٍ" عند من يُدرك أهمية وحساسية هذه الانطلاقة من الشركاء الآخرين؟؟

ولأجيب على هذا السؤال الذي أخشى أن يُساء تفسير مبرّرات الإجابة عليه، ومن البداية أستطيع الجزم (ومن خلال تجربتي المتواضعة) أن أحداً من القيادات و"الزعامات" المحلية (أو الإقليمية والدولية) يمتلك الحرية (أو الخيار الحر) في قراره أو في تحرّكاته... هناك ضغوطات دائمة (وعلى مدار الساعة) يتعرّض لها أصحاب القرار وفي كل الساحات وعلى جميع المستويات. البعض منها يأتي من الداخل الجامع للحاكم والمحكوم، أو من داخل دائرة الحكم وممن "يَحتكِر" مهنة "التفكير عن صاحب القرار" وهذا أخطر... وإن أشدَّ هذه الضغوطات خطراً ما "يُتنَزَّل" به على أصحاب القرار من الخارج، ومن قوى مهيمنة (أو قادرة) تتعامل مع صاحب القرار المحلي (أو الإقليمي) وطبقاً لما تقدَّمَ ويتقدَّمُ "صاحب القرار" هذا أمامهم به.

ما يُقلِقُني من الأمر (وفي هذا المجال) ما أشعرُ به بين الحين والآخر من وجود قوى أو "عناصر خفيّة" من داخل البيت (أو الساحة، أو "المحور") وممَّن يمتلك "الوسيلة" ليضع العراقيل (أو "الخطوط الحمراء") لمنع انطلاق البعض من هذه القيادات النظيفة في ما "يظنُّ" ("المُحتكِر"، أو مَن يمتلك "الوسيلة لاحتكار الحيلة") أنَّ فيه تهديدٌ له أو لموقعه (أو لهيمنته)... وإن أردنا التفصيل، فالكثير من هذه الضغوطات (الداخلية والخارجية) تُمارس وبطريقة غير مباشرة (خاصة إذا كان صاحب القرار هذا من العقلاء و"ممن يَحترم نفسه")، يَستغلُّ فيها المهيمِن والمحتكِر ما "أوصله" إليه الخلل (سواء كان على المستوى العام، أو على مستوى الهيكليات التنظيمية الخاصة) من موقعٍ يَفرضُ فيه رأيه وإرادته (أو "حيلته") ومن دون أي حسيب أو رقيب.

أعطي مثالاً على ما تقدَّمتُ به ومن الساحة الدولية (وعلى شاكلتها تدور أو تُدار الأمور في الساحات الإقليمية والمحلية): عندما استغلّ رئيس وزراء بريطانيا السابق طوني بلير موقعه ليَدفع ويُلزم عقلاء وحكماء بيته للمشاركة في الحرب على العراق، كانت "المعلومات الأمنيّة" (والتي تَبيَّنَ لاحقاً أنه قد سرقها من أطروحةِ دراساتٍ عليا لأحد الأكادِميّين العراقيين) وسيلته في إلزام العقلاء من "صنّاع الحيلة" (أو مَن ائتمنهم النظام المؤسساتي في بلده ليتولّوا مسؤولية دراسة مستلزمات وعواقب الحركة) وفي ما لم يُترَك ليكون لهم رأياً أو خياراً فيه. ثم كان بعد ذلك ما كان من خراب، ومن أثمان تدفعها الخاصة والعامة من رُكّابِ سفينةٍ تمَّ "تهريب" قبطانها... وليعود (أو يُعاد "القبطان") لاحقاً (وهذا ما يُخطِّط له البعض اليوم وفي ظل نفس منطق الاستغلال و"الاستهبال"، إن كان لهذا المنطق أن يستمر فعلاً) "مُخلِّصاً" لبلاده مما هي فيه الآن من إرباك وحيرة وفي ظل مواجهةٍ "وقحة" لم تعد خافية بين ناتج الديمقراطية القائمة وبين منطق الهيمنة؛ هيمنةُ نظامٍ مالقراطيٍّ احتكاري "احتقاري".

هذا النظام (الأقلّوي) أو المنظومة "المُتَكاملة" بما تَمتلِكُه من حيلة ووسيلة (عمِدَت على احتكارها، وعلى مدى العقود السبع الماضية، مُحتقِرَةً لمن "لا يستحِقُّ له أن يكون له نصيباً منها") هي من كانت ولا زالت تقف وراء ما كانت ولا زالت تُبرّرُه 'النظريات المتشائمة' (المختَبئة وراء مبرّرات "الواقعية") من "استراتيجيات" لخلق الصراعات والفِتن و"الانقلابات"... ومن "أهم إنجازات" هذا النظام ما تم فرضُه (ولا زلنا نعيشه) من واقعٍ يتقدَّمُ (ويُقدَّمُ) فيه "رُكّابُ الموجةِ" (ممَّن "يُحبُّ أن يُحمَدَ بما لم يفعل") وفي الوقت الذي "يُترَك" فيه المُخلَصون للتفاني (بعيداً عن الأضواء) و'للفناء (مخذولين) تحت وقع الأمر الواقعِ'... المنظومة هذه، هي من يُصِرُّ اليوم على استكمال الطريق (وعن طريق "احتواء" من يمكن احتواؤه من قيادات وزعامات و"أصحاب قرار" مُغرضين أو مشبوهين أو ممن يفتقر إلى الخبرة والتجربة)، ولذلك أُصِرُّ على ما أصرُّ عليه.

الأيام "تتسابق" والأحداث تتسارع، وضرورة الانطلاقة من داخل وعلى يد العقلاء من أهل هذه 'الساحة المُتَّهَمة'، فلما للتهمة من واقعٍ يُصدِّقُها، من الممكن لما يُنتِجُه اليوم من "ثمارٍ" في مصلحة من يُريد الإبقاء على الحالة الراهنة أن يتحوّلَ إلى خرابٍ يطيح بمصالح (وبوجود) من يُراهنُ على بقاء قواعد "لعبة زمن الغفلة"...'فرِّق تسُد' سياسة مُثمرة في الحالات العادية، وعند حافة الهاوية "الضمانة" في وجود من يمكن له ضمان أمن الساحة وفي من يمكن لك ضمان نتائج الاتفاق معه... 'الفوضى الخلاّقة' خلاّقةٌ لكلِّ أنواع "الفُرَص"؛ فُرصةٌ غالباً ما تكون (في زمن "المصالح") في يد قوى الهدم من أهل بيتك في تخريب بيوت الآخرين، وبيد من لا يفتقر إليه الآخرون من قوى مماثلة وفي ضرب مصالحك وتخريب بيتك وحرمانك مما كنت ولا زلت "تتنعَّم" به.

وفي النهاية، وكما لعدم الاستعجال فوائده، فلطول الانتظار عواقبه وبكل تأكيد... وإن أقل هذه العواقب تكلفة، أن تنطلق القافلة بمن كانت لديهم القناعة والإرادة للانطلاق بها، بعيداً (وابتعاداً) عن كل المستهترين (وعن المستَهتَر بوجودهم)... إن كان لمن يُراد ألاّ يُتجاهَلَ وجودهم أن يُستبدَلوا، عندها يُبَرَّرُ 'الاستسلام للأمر الواقع'، وستسير الأمور من حيث يمكن (أو كان) لها أن تسير.

29/10/16 at 8:20 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: دمه في رقبتك يا ابراهيم منير!؟

ما أكتب عنه في هذه الرسالة في ظاهره إشكال أو خلل داخلي يخُصُّ أحد التنظيمات الرئيسية في الساحة العربية والإسلامية، وفي ما بين السطور تحذير عام لكل أطراف الساحة (بمن فيها من ضيوف ومتفرّجين وكيانات غير فاعلة أو غير ذات حضور) مما لم ولن ييأس المستهترون في الاستمرار في تثبيته من خلل (وشلل) قاتل (لأهله أولاً)، وفي التحضير له (أو تهيئة الأجواء له) من مواجهة (أو "محرقة") شاملة (للقريب والبعيد) لن يفلت من لهيبها أحد. ("المواجهة الكبرى" بين تركيا وإيران)

نعم لقد سبق وحذّرت من هذه المواجهة "المفصلية" ولا زلت أحذّر منها؛ وما التحذير (المقرون بالدلائل، وفي "المناسبات" والزمن المناسب) إلاّ جزء من استراتيجيةٍ متكاملة لاحتواء الأمر (أو استباق تبعاته)؛ استراتيجيةَ "مصابَرةٍ" ترى معها في نهاية النفق (وفي كل مرّة) نوراً ما يلبث أن يضيء حتى ينقطع... وإن كان لهذه المساعي أن تفشل في النهاية (نتيجة الإصرار على إبعاد العقلاء عن دائرة صناعة القرار)، فإن أقلَّ ما يجنيه المخلِصون من وراء ما يُرهِقون (ويحرقون) أنفاسهم اليوم من أجله، أن يخرُج من صلب هذه المجتمعات المُستهدَفة من يُعيد إصلاح الأمور (أو ليُحفَظَ من أجل إعادة البناء به بعد الخراب).

وصلتني منذ بضعة أيام رسالة من أحد الأصدقاء يردُّ فيها على اتهام صابر مشهور للأستاذ ابراهيم منير بالتسبُّب باغتيال الدكتور محمد كمال... ولما للأستاذ ابراهيم من مكانة (عندي و) عند الكثيرين من العقلاء من الإسلاميين وغير الإسلاميين، وجدت نفسي مضطراً للتحقّق مما يُنسَب إليه. وعندما فتحت اليوتيوب لأستمع للتحليل، فاجأني عنوان الوصلة: *'كيف توصلت المخابرات إلى المكان السري للشهيد محمد كمال... ولماذا دمه في رقبة ابراهيم منير؟'* .

أنا شخصياً لا أعرف الأستاذ صابر مشهور، ولكن يبدو من كلامه أنه أنسان صادق وغيّور قد دفعه الاسترسال في القتل الهمجي لإخوانه وأهل بلده لأن يتفاعل و"ينفعل" وبطريقة طبيعية مُتوقَّعة من كل من لم يعد يقوى على الصبر... ولكل مستضعف مقهور.

لقد تكلم الأستاذ صابر عن أمور داخلية متعلّقة بالهيكلية التنظيمية وبالقيادات الجديدة (أو "المُستَجدّة")، والقيادات التقليدية، وعن قوى ("خَفيّة") "مالقراطية" (من داخل البيت، وعلى مستوى القيادة) مهيمنة على الحيلة والوسيلة (وأموال "تشتري بها"... و"تبيع من لا يطيع")... وبالرغم من حساسية هذه المسألة الأخيرة المُعرقِلة للتقدُّم (وللانطلاق في طريق الخلاص)، والتي يمكن لها (إن كن الكلام صحيح فيها) تأخير الفرج وقتل الأمل والحلول الممكنة، إلاّ أنني أُفضِّل ترك الأمر لأصحابه، وللمعنيين به من أصحاب وأهل البيت للتحقق من تفاصيله ومعالجته إن كان بالإمكان معالجة الخلل فيه.

ما أريد توضيحه، إنما يتعلّق بما أعتبره من اختصاصي العلمي والعملي، وبما عايشته وخبرته عن قرب وعلى المستوى الشخصي. وأبدأ بما انهى به الأستاذ صابر تحليله مُوضِّحاً (وبالنيابة عن الأستاذ ابراهيم) مجيباً على سؤاله وعلى مطالبته *'الدكتور ابراهيم أن يردّ علينا ويوضح لنا المسألة'* .

أولاً، لست أدري من أو ما المقصود من تعبير *'إخوان لندن'* ؟ وهل كان ومن البداية انتقال هؤلاء إلى لندن (أو غيرها من البلدان الغربية والعربية) انتقالا طوعياً أم أنهم هُجِّروا إليها حفاظاً على حياتهم واستمراريتهم وعلى كرامتهم؟ ثم إن ما سمعت به مؤخراً عن *حراك غير "محمود"*... للربط بينه وبين الأستاذ إبراهيم الكثير من التجنّي. وبالرغم مما قد يراه أو يبدو للبعض من "تخفّي" خلف بعض الواجهات الشريفة والنظيفة، إلاّ أنني أفضّل عدم الخوض في هذه المسألة وإلى أن يتثبّت الإنسان أكثر وتتَّضِح الأمور.

أما بالنسبة إلى مسألة اختراق الجماعة ومن قبل الأجهزة الأمنية و"المخابراتية" فهذا أمر طبيعي و"عادي" تتساوى فيه كل الأحزاب والجماعات وعلى المستوى الدولي وفي ما بين الأجهزة الأمنية نفسها، حيث أنه من الممكن لأكبر الأجهزة الأمنية أن تُخترَق أحياناً ومن قِبل أجهزة أقل منها تطوراً... ثم إن مَن "يتعامل" فعلاً مع أي من الأجهزة المخابراتية لا يمكن له التحدث عن علاقةٍ مع هذا أو ذاك علانية (وعلى الهواء)، بل إن مِن أصول ومستلزمات عمله أن يكون من بين "الصقور" (أو المتطرّفين) متقدما عليهم بتطرّفه... مَن يسعى في عمالةٍ لا يتكلم "بالهداوة" وبالمنطق ومن أجل إيجاد أقل المخارج تكلفةً. وإن كان للبعض ممّن يحترم نفسه من علاقة (أو علاقات) فمن باب إيصال النصائح والكلمة الطيبة ومن أجل توضيح الحقائق و"تصحيح المُشوَّه"... ومن قال أن كل هؤلاء العاملين في المؤسسات الأمنية (أو العسكرية) هم من القتلة أو الفَجَرة (أو كما سمّاهم الأستاذ صابر بـ*'عسكر صليب'* !)؟ إنني أتفهّم مَظلَمة صابر وغيره ولا ألومه، ولكن بإمكاني التأكيد (ومن باب تخصّصي الأكاديمي في الشؤون الأمنية وخبرتي في مجال مراقبة أخلاقيات وضوابط العمل الأمني) على أن معظم العاملين في هذه المؤسسات وعلى مستوى القيادة هم من الأوفياء المخلصين لبلادهم وللمصالح العامة، قد يجد البعض منهم (وفي الكثير من الحالات) نفسه مُلزَماً للتعامل مع الأمر الواقع (ومع ما "يُلزَمون" أو "يُحرَجون" به من قِبَل بعض الأقليات المهيمنة) وبما يتنافى مع منطقهم ومع مبادئهم ومشاعرهم ومع أهداف وأخلاقيات ما يضحّون من أجله بالغالي والنفيس.

عندما يُلزَم الشرفاء من حماة أمن بلادهم، وفي ما قد يجدون فيه انتقاصاً من كرامتهم (ومن إنسانيتهم) واستخفافاً بعقولهم و"ذكائهم"، فلا تستبعد عندئذٍ أن "يُسَرّب" البعض من هؤلاء لوائح مطلوبين لأناس من أهله وأهل بلده (أو آخرين من شركائه في الإنسانية) يَعرِف "طينتهم" ولا يشك في نظافتهم أو "براءتهم". وإن أمر اعتقال مجموعة من الأشخاص يُدرِك مُنفِّذو عملية الاعتقال حجم وأسباب التضخيم من خطورتهم يختلف عن عمليات مواجهة التهديدات الحقيقية من باب عدد العارفين بها أو سهولة الوصول إلى تفاصيلها... ثم أين الغرابة في أن يقوم "صاحب الإرادة" من هؤلاء بحماية أو 'استثناء' من خبِرَ فيهم الحكمة والاستقامة لتجنيبهم الأسوأ مما يجري عادة مع الآخرين في عمليات 'المداهمة' وعند اعتقالهم أو أثناء "التحقيق" معهم (بالإضافة إلى ما هو معهود من اختلاف في التعامل مع 'الكبار' أو أصحاب الأعمار المتقدّمة وما يمكن أن يتعرّض له 'الصغار' أو الشباب أحياناً من 'أبشع أنواع التعذيب في السجون')؟

وبناءً على ما تقدَّم، عندما حاول رجل الأمن (أو *'الوسيط'*) تعريف الأستاذ ابراهيم على 'حسن باشا' (ولطالما أن الأستاذ ابراهيم كان محافظاً على "احترام نفسه أمامه")، فالتفسير الطبيعي (والبديهي) للمسألة (أو الأقرب إلى الحقيقة) أن يكون الوسيط هذا من هؤلاء الشرفاء (أو ممَّن لا زال لديه شيء من الإحساس) قد أراد تعريف قائده (أو رئيس قسمه) على حقيقة أو احتمال خلاف ما يعتقدونه ويتصرّفون على أساسه... بل (و"عن تجربة") إن البعض من هؤلاء الشرفاء(أو أصحاب الحس السليم)، وفي بعض الأحيان، "يُسرِّب" لوائح بأسماء "مُرتَهَنين" له ومع الأدِلّة الواضحة على عمالتهم و"دناءتهم"، وبما يتعارض مع مبادئ ومصالح مهنته ومؤسّسته؛ إن كان "للعارفين" العقلاء السكوت عن هذه الحقائق، فاقتداءً بصاحب الخُلق العظيم وحامل الأمانة، ومن باب تجنيب الساحة الجامعة لما يمكن أن ينتجه فضح "النفاق" من فتنة أو قلائل... ولكن عندما يصرّ "المتلبّسون" في النهاية على الاستمرار في استغلال "قربهم" في الكيد والمكر وفي "تشويه الحقائق"، عندها يكون وسيكون لكل حادث "أحاديث".

وفي النهاية، فإن مسألة 'قيادة الثورة'، مع ما قد تحمله "الثورات المُستبَقة" (أو المُستَعجَلة) وفي ظل الضياع والغموض واختلاف الرؤى والحسابات والمصالح، ومن ثم السؤال عن إمكانية قيادة هذه الثورة و*'من مكان تحت سيطرة المخابرات البريطانية'* ، وأن *'على من يريد قيادة الثورة أن يقودها من بلد مسلم'* ... فالجواب على هذه المسألة (أو المسائل) أجمعها في ما يلي:

للأستاذ صابر مشهور (ولغيره): من قال لك أن في هذا أو ذاك البلد المسلم لا يوجد "مخابرات *'تراقبك* (أيضاً) *في بيتك وفي كل مكان تتواجد فيه'* ؟ ومن قال لك أن المخابرات هناك أشرف أو أقلّ خطراً من أجهزة المخابرات في المناطق غير الإسلامية؟ طبعا أنا لا أقصد هنا الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة لمؤسسات الدولة المُستضيفة. إنما الكلام عمّن يمكن للأجهزة والمؤسسات الداخلية والخارجية "زرعه" ومن داخل دوائر قيادة الجماعات التي تتكلم عنها، ومِمَّن يتفوّق "بعمالته" على غيره ممّن يعمل رسمياً لحساب هذه الأجهزة الأمنية و"المخابراتية"... ثم إن معظم الأجهزة الأمنية (الغربية منها خاصة) والبريطانية على وجه التحديد (لطالما أن الكلام هنا عن 'المخابرات البريطانية')، وبخلاف المعهود في معظم المناطق "المُتخَلِّفة"، إنما هي عبارة عن مؤسّسات "مسؤولة" (أي أنها تُساءَل وتُحاسَب) "ذكيّة"، يقودها أذكياء يدركون قيمة الفارق بين مَن يَحترم نفسه (فيُطمأنُّ له ليبقى في بلادهم آمناً) وبين "الرّخيص" ممّن يتمُّ "توصيله" للمنصب والمكان (الذي يمكن له العمل فيه "بعيداً عن المساءلة والمحاسبة") وليقوم (بعيداً عن بلادهم، وعن أخلاقيات بلادهم) بما يُطلب منه.

واعلَم أنّ معظم هذه المؤسسات المسؤولة يقودها حكماء "مسؤولون" (أو أكثرهم على ذلك) مِن عقيدتهم وأخلاقياتهم الوظيفية ألاّ يُحترَم (ولا يُعترَف بحقوق) الوصولي الرخيص ولو مهما عظمت قيمة عمالته... ومِمّا هو مُتعارَفٌ عليه أيضاً (وفي المملكة المتحدة خاصّةً) أنَّ مَن يخون أهله تَسهُل عليه خيانة الآخرين؛ فإن جاز "استعماله" يَستَعمِلونه إلى أن يحين وقت إتلافه أو "إعادة تصنيعه" Time to be recycled (على مبدأ إعادة تصنيع الزبالة والقاذورات) ومع ما يستلزمه هذا التعبير إن كنت تعلم ما يعنيه!

27/11/16 at 7:30 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: الأكثرية، والتهديد الوجودي

"الأكثرية" (أو الأكثريات)، و"التهديد الوجودي"

وكما تنقسم الأقليّات إلى أقليّاتٍ "مَخلوقةٍ" (إيجابيةٍ و'مَحمودةٍ') وأقليّاتٍ مُختلَقةٍ ("سالبةٍ" و'مذمومة')، فالأكثريّةُ أكثريّة "طبيعية" جامعة (تلتقي وباختلاف خصوصياتها على 'الهوية الجامعة') وأكثريّات "غرائزية" مُفرِّقة ومُتَفرِّقة في ظلِّ واقعِ "أكثر الناس" ومنطقِ وقواعدِ 'الهمج الأكثري' (مع التأكيد على ما تتميّز به "طبيعة" المجتمع البشري من عقلانيةٍ وإنسانيةٍ "تَعلوا" على ما كان للإنسان "ليتحكَّم به" من طبعٍ حيواني).

الأكثرية التي أتكلّم عنها في هذه الرسالة هي الأكثرية التي تجتمع وتُجمِع على ميزة وإيجابية طبيعتها وأخلاقياتها الإنسانية، والتي ترضى (وفي الأوقات الصعبة خاصةً) ليكون لـ "الجامع" مكاناً إلى جانب خصوصياتها وما يمكن التنازل عنه (أو "التخفيف من درجة احتكاره") من امتيازات أو "مُكتسبات" آنية زائلة أو غالبا ما تزول وعند أوّل تهديد لما يضمن استقرار (أو "استمرارية تماسك") المجتمع الذي تنتمي إليه.

عندما يتكلم الإنسان عن 'التهديد الوجودي'، فالأمر يتعلّق عادة (أو كما هو معهود) بما يمكن لـ 'الأقلية' (أو الأقليات) أن تواجهه أو تخشاه أحياناً من مخاطر تتهدّد بقاءها (أو ما تمتاز أو تتميز به من خصائص) عند "الخلط" (أو المواجهة) بين النوع والكم... عندما يصبح هذا النوع من التهديد معني ببقاء ووجود "الأكثرية" (أو الأكثريات) الطبيعية والجامعة، فللأمر عندها حساسية وحسابات يجب أن ينتبه إليها الجميع.

ما نشهده ويشهده العالم اليوم من "انحدار" نحو التطرّف في الأنا و"الانعزالية" أمرٌ مُقلِقٌ لا يمكن تجاهل ما ستلقيه هذه النزعة الجديدة (وبدفع من "رأس الهرم"، أو أعلى السلطات و"الدوائر المهيمنة") من انعكاسات وتبعات سلبية على كل محاولات ترميم أو ترقيع الخلل، وعلى "أخر هذه التجارب" في سبيل احتواء جذور هذا الخلل إعلاءً لما تستلزمه مواجهة المخاطر العامة من تعاون بناء وانفتاح شفّاف وقبول بـ ولـ "الآخر"...

عندما يتمادى المهيمن على الساحات (بدءاً من تلك 'القرية الكونية' وإلى أصغر رقعة جغرافية أو ثقافية) في تجاهله لخصوصيات من ينتمي (طوعاً أو إكراهاً) لساحته الجامعة، وعندما تتقَدَّم 'الأقليات الاستهتارية' من صقور التطرّف و رؤوس 'الاحتكار والاحتقار' لتقود ردّة فعل الشارع على وقاحتهم في أساليب الهيمنة، فعواقب المِضيّ في الاستخفاف بعقول الناس ستكون مفاجئة للمستهترين "محلياً" وعلى المستوى العالمي.

عندما تتحوَّل استراتيجية احتواء الخلل إلى "تكتيكات" غير بنّاءة في سبيل "احتواء" الأفراد والجماعات، وعندما يُصرّ "محتكرو قواعد اللعبة السياسية" على "إعدام" المساحات المشتركة (وكل احتمالات التعاون) إزكاءً لمعوّقات 'انعدام الثقة' ودفعاً في بناء 'الدفاعات الخاصّة'... فهذا دليل (إضافيّ) على أن ما يُطمأنُّ لضمان السيطرة عليه من همجيّة ومن مواجهات استئصالية في ساحات الغير سيتحوّل إلى "وباء عالمي" 'تتدحرج' تطوّراته و'مفاجآته'، ولن يفلت أحد من تلك القوى المُحَرِّكة من تبعاته؛ مُقدِّمات طبيعية و"مُجرَّبة" لحرب عالمية (وكعلاج "كَيّ" أخير) تفتح المجال ("كسابقاتها") أمام إعادة صياغة قواعد 'اللعبة السياسية'، أو أمام من يقدر مِمَّن يبقى لـ 'عرض وفرض' ما يمكن للحياة أن تستمر في ظله من نظام عالمي جديد.

هذا الكلام المُوَجَّه لأصحاب المصالح أولاً (ولكل "من يُحِب نفسه")؛ توضيحُ "مناسبته" (مع شرح خلفياته)، وبالإضافة إلى 'الملف A'؛ نناقش تفاصيله في اللقاءات القادمة خلال عطلة رأس السنة الميلادية القادمة.

مُرفق مع هذه الرسالة نسختان PDF متعلقتان بموضوع الرسالة؛ نسخة عن الملف A (Document A) من ملف 'مبادرة استراتيجية الاحتواء'، و'ورقة' تابعة له (A1 Paper) نبيّن ونقدِّم فيها لبعض تفاصيله.

Document A

From: MAZEN HAJJAR <mazenhajjar@btinternet.com>
Subject: 2013 النص الكامل / توضيح رسالة مستجدات وتحولات السنة
To: "HeadQuarter" <honest4ever@hotmail.com>
Date: Thursday, 21 February, 2013, 14:58

النص الكامل للبيان

مرفق مع هذه الرسالة (والتي نريدها لتصل لكل من يهمه الأمر) بياناً عاما نوضّح فيه جزءاً من تفاصيل ما كُتِب في رسالة 'مستجدات وتحوّلات السنة 2013'، بخصوص آخر التطورات على الساحة الدولية، وعند 'القوى المهيمنة' تحديداً في العالم الغربي. ولنكشف عمّا يقلقنا مما قد تعكسه هذه المستجدات من "تحوّلات" في 'الساحات الداخلية' لمنطقة 'الشرق الأوسط': في العالم العربي على وجه التحديد، وخاصةً في 'البيوت الداخلية' للقوى الصاعدة فيه.

قلّة قليلة من صنّاع القرار (الدولي) مَن يُدرك حجم ما ستتسببه 'الأزمات الاجتماعية – الاقتصادية' (في المجتمعات الغربية) من "خراب شامل" (وعالمي). هذه الأزمات المزمنة و"العالقة" (والتي تُرِكَت لتتفاقم وعلى مدار السنوات أو العقود القليلة الماضية) إنما هي صنيعة استهتار القيِّمين على الأنظمة القائمة، ومن ورائهم أصحاب "السلطة الحقيقية" من احتكاريّي 'اقتصاد السوق' ولصوص 'سوق المال'... المسؤولون عن هذا الخراب (وعن الخراب القادم) إنما هم كل من لم يُرِد للناس من حوله من "حياة" من بعده؛ "أقلّيّات" متفرّقة من "تجّار السياسة" ومن بعض 'القوى المالقراطية' (من غير مَن لم يساهم في "إفساد القرية" و"إذلال أعزّة القوم" من "أصحاب الأموال الطائلة")... وعلى العالم أن يعلم الفارق بين مكر المحرِّك "الفاعل" من أعداء الإنسانية وظلم المحرَّك "المفعول به" من قصيري النظر و"واصلين" مثلهم كمثل "حرف الجرّ"؛ لا يتعدّى (أو لا يُسمح لهم أن يتعدّى) هامش الحركة عندهم حدود الوصلة بين الكلمة التي تسبقه والكلمة التي تليه.

لقد استعمل رئيس 'القوة المهيمنة' the World Hegemon منذ أسابيع قليلة تعبير 'الهاوية المالية'؛ ولأغراض وحسابات داخلية طبعاً... وإن ما يهمّنا من الأمر أن التعبير لم يأتِ به من نسيج خياله، إنما من واقع يخافه (ويراه "حقيقة") أمامه، وأمام أعين أصحاب "سياسات الترقيع" عنده وعند غيره. إن شعور هذه القلة بقرب هذه "الهاوية" (والتي لا تقتصر مفاعيلها على الجانب المالي أو الاقتصادي)، وإذا ما أضفنا إليه ناتج ما تربَّت وترعرعت عليه الأجيال الجديدة (من أصحاب المسؤوليات والقرار) في المجتمعات الغربية من أنا و'فردانية'، ومن تهميش للمصلحة العامة (و"الشاملة")، إنما هو السبب (أو من أهم الأسباب) في ما يعيشه الآن صنّاع القرار هناك من حيرة وعدم استقرار، ومن انعدام للثقة بعضهم ببعض... كلٌّ في "سفينته" يديرها طبقا لمصالحه (ومن دون أي اعتبار لمصالح من يُفترَض أن يكون في نفس السفينة معه)، ولينجوَ بنفسه؛ حالة متشابهة ومتكرّرة ستجدها عند انتقالك ودخولك حدود كل جزئيّة من جزئيّات تلك الكيانات القائمة (أي أن حالة عدم الثقة هذه، وكما أنها موجودة بين الكيانات الجغرافية الرئيسية، أو بين "الاتحادات" الجامعة، هي موجودة أيضاً بين الأعضاء وفي ساحة كل عضو مكوِّن لتلك الاتحادات عند أصحاب المصالح الخاصة والمختلفة فيه). حالة واحدة أيضاً (عندما تبتعد قليلاً لتراقب المشهد ومن زاوية عالمية متكاملة)، وفي ظل المنافسة الشرسة و"الحاسمة" بين المحاور الدولية القائمة على مقوِّمات البقاء (استمرارا تحت سقف التركيبة الحالية للنظام العالمي)، أو في ما يتطلّبه التغيير من "استبدال" للقائم بمَن يمتلك مقوِّمات عرض و"فرض" أي نظام عالمي بديل.

إنه وفي ظل هذا المشهد الشائك و"القاتم" لحالة العاملين في دوائر صناعة القرار الدولي والعالمي، وبدلا من التأنّي في دراسة و"صناعة" البدائل الإيجابية (الآمنة و"الضامنة")، يدهشك ما تشاهده اليوم من اعتماد (ومن قبل جميع القوى المؤثّرة) لاستراتيجيات "منفعلة" و"غير بنّاءة"، كلٌّ تحصيناً لأمنه (تفكيرٌ "سلبيٌّ" دفاعيٌّ لا يتخطّى حدود أجواء الحرب أو المواجهة القادمة)، وبوسائل أمنيّة و"صلبة" (مع التنبيه إلى الفارق العملي الكبير بين الأجهزة الأمنية الغربية "الذكيّة" "Intelligence" Services والتي تُدار من قبل الأذكى من النخبة من خريجي أرقى المؤسسات الأكاديمية، وبين أجهزة المخابرات عند البعض الآخر ممّن يعتمد أساليب 'تعذيب الأرنب حتى يعترف أنه حمار') ومن دون أي اعتبار أو مراعاة للأمن العام الدائم والشامل أو لأمن الآخرين.

هناك تبرير منطقي (في 'الغرب' وعند الدول العريقة و'العميقة') لتَسَلُّم دفّة إدارة الشؤون الخارجية (والدولية) وقت الحرب (وعند المآزق والأزمات العالقة) من قِبَل 'الأجهزة الذكية'، إلاّ أن ما يقلقنا (ويقلق كل معنيٍّ بالأمن الشامل) ما نراه من ضعف (داخلي وعلى الساحة الدولية) لتلك الأجهزة أمام من يمتلك ويحتكر الحيلة والوسيلة (المؤسسات الإعلامية العالمية وبجميع فروعها) في "توجيه" الرأي العام، وفي سَوق (أو استغلال) العامّة في ما ليس فيه مصلحة عامّة، في ظلّ تخبُّطِ وضياع هذه 'الأجهزة الذكيّة' (أو "المحرِّكات الحائرة"، نتيجة تضارب تلك الاستراتيجيات المختلفة والهدّامة) وأمام واقع (أو "واقعة") ما قد ترتكبه في هذه الأجواء الشاذة بعض "الأجهزة الغبية" من "حماقات"... وما يهمنا، على كل حال (وفي النهاية) من هذا التوصيف العام، إنما يتمثّل في ما تعكسه الحالة الدولية هذه (أو ما ينتج عنها) في الساحات الإقليمية والمحلية لمنطقتنا (منطقة 'الشرق الأوسط') من تحوّلات... عندما يجد "الضائعون" ضالّتهم عند "الواصل" من قصيري (أو "عديمي") النظر، وفي "محبّي الزينة" وفي من يمكن "استغلاله" (إستغلال "الحميّة" أو الغريزة عنده)، أو استغباؤه واستهباله من عامة الناس.

لم يكن الأمر بحاجة إلى الكثير مِن "الذكاء" ليتابع ما كنّا نتحرّك به من شفافية فكرية وعملية مَن كنّا نتأمّل بحكمتهم من مخلصي تلك 'الأجهزة الذكية' (المخلصين منهم للمصلحة العامة)، وممّن كنّا نتعمّد نشر خلاصة نتائج عمله أمامهم ليتحرّك هؤلاء بما تقتضيه "المصلحة الجامعة" وفي ظل ما تجتمع الناس والشعوب عامة فيه من "أخوّة في الإنسانية"... كنّا ندرك مخاطر استدراك المتطرّفين منهم وأصحاب الغايات والمصالح (وفي كل مكان) ما كنّا نلمّح إليه، ومن أجل إبطال (أو تشويه) ما كنّا "نسابق الزمن" من أجله؛ ولقد كان لهم خِلسةً (وكما ذكرنا سابقا وفي مناسبات عديدة) "استباق الحدث" تعطيلاً لما كان يهيّء له الحكماء من أصحاب البصيرة من بدائل عن تلك الأنظمة القائمة و"الساقطة". لقد "أحسنّا الظنّ"

(وقبل 'استباق الحدث') عندما اقترحنا ترتيب بيوت "أهلنا" و"أصحابنا" الداخلية، وللحقيقة لم تفاجئنا كثيراً معرفة حقيقة أن البعض من هذه البيوت إنما هي بحاجة إلى "تنظيف"... الترتيب سهلٌ، وبالقائم إن كانت العناصر الرئيسية لتلك الكيانات لا زالت صالحة (أو غير "فاسدة"). والتنظيف عندما تكثر العناصر "الرخوة" (ممّن يسهل التحكّم بعقله، وافتراض ردّة فعله) وهو أصعب، وثمنه أكبر وبكثير... مسؤولية 'تنظيف البيت الداخلي' تقع على أهل البيت نفسه؛ أو ليدفع الثمن قريبا من استزلّه الوهن وأعجبته الزينة (أو "استرخص نفسه") من كلٍّ من الرّعاة ومن "الرّعية" أو التابعين.

إن أحداً لا يستطيع، وفي الزمن الذي تعلو وتُقدَّم فيه المصالح الخاصة، لوم من لم يدّعِ يوماً محبّتَك. إلاّ أن يساهم في نشر القذارة مَن يدّعي الغيرة على مصلحتك (عندما تكون مصلحة الناس مصلحتك)، ويشارك أو يتعاون (جهلاً أو عن معرفة) مع مَن كان يعمل بالأمس جاهداً على إزاحته و"إلغاء ذِكره"، محاصراً للعقلاء من أهل بيته وفي ساحته، عاملاً على قتل الأمل وعلى إفشال تجربة "التغيير الأبيض" (ضمن 'فهم العبرة من العنصر السلبي في الاختلاف' و'ضرورة تكامل أعضاء الجسد الواحد')... عملٌ يتعدى نشاطه حدود ساحات "الأغبياء" وليساهم فيه من عمل "المخلَصون" مؤخّرا على "رفعهم"؛ عندما تتخلّى "القدوة" عن أخلاقياتها، فتبتعد وبأمرٍ (أو تلبية عمياء لاستخفاف) مَن تبتغي منه رزقها (من دون الرزّاق) عن أهل بيتها، وعمّن يمكن له "تنبيهها" (و"مراجعتها") من 'أصدقائها الصادقين'...

لم تعُد خافيةً محاولات ابتزاز الحكماء من قيادات هذه القوى الصاعدة، والآيلة إلى الفشل في النهاية، إلاّ أن يتعاون ويتعامل على حشرهم "الضيّقون" و"الجائعون" من أهل البيت وفي الساحة الجامعة!! عندما عملنا على إقناع العقلاء من أصحاب القرار، وعلى تهيئة الأرضية ليتولّى هؤلاء مهمّة البديل، لم نكن نجهل ما قد تحمله التجربة من مخاطر (أو ما تحتويه بيوت هذه البدائل الداخلية من مخاطر)، إنما أملاً بما يتميّزون به من أخلاقيات تفتح الباب لتتكامل معهم ما تمتلكه الساحة الجامعة من طاقات، ولأن 'البدائل' لن تكون إلاّ كما يتمنّاه من يقف وراء "المحرِّك" (الأذكياء والأغبياء) من حقد وتطرّف: قوى 'مالقراطية إفسادية' معادية لحقيقة "إله الرحمة والعدالة"، ومحاربة لـ 'فكرة الخالق المراقب' (من خارج حدود 'عالم الحركة') ولما تستلزمه وتفترضه "الفكرة" من حدود وضوابط لـ "شهواتهم" (أو لحيوانيتهم) الفكرية والعملية ولإفسادهم لحياة الناس من حولهم، تريد استبدال الحقيقة بما فرضته (وتحاول الآن إطالة أجله) من أمر واقع عرضت وتقدّمت بنفسها فيه (بدلاً عن الرحمن) آلهة ظالمة (وعلى الأرض مباشرة)، قتلاً للرحمة والعدالة، نشراً وتثبيتاً للفساد وللمفسدين؛ تُعِزّ الرّخيص والذّليل وتُذِلّ كل صاحب عِفّةٍ وكرامة وتَرزُقُ من تشاء من "الجائعين" ومن الظَّلَمة "الظلاميين" وبغير حساب.

إننا نقول ما نقوله باسم من لم ولن يكون لمفهوم "الحقد" (أو لكلمة 'الكراهية') مكاناً في قاموس اللغات (والحركة) عنده، وباسم من يدرك مخاطر "الاستئصال" (وسياسات الإقصاء) في مواجهة (أو معالجة) من لم يتحوّل (وبكامل إرادته) إلى "ورمٍ خبيثٍ" ممّا تعجُّ به الساحة من أمراض صعبة ومستعصية... من المجحف تفسير (أو اعتبار) الكلام أنّ فيه 'انحياز لطرف'، أو أنه موجهٌ ("سلباً") ضد أيّ مكوّن (من مكوّنات الساحة الجامعة، أو البيت الواحد، أو الجسد الواحد) وإن كثُرَت فيه العوائق أو السلبيات.

هي نصيحة خالصة من قلب حريص على "تكامل المتنوّع"، ولمن لا نريد للساحة الجامعة خسارته... "فخورين" دائما بما كنا ولا زلنا ننطلق فيه من "شفقة"، ومن "رؤية واضحة" هادئة وواقعية وشاملة (نتكلم بها ومع مختلف الأفرقاء وبلغة واحدة)، ومن عمل نتحرّك فيه ومن دون أي "التواء" أو مواربة؛ لم يكن (ولن يكون) لدينا ما نخفيه أو ما نستحي فيه، لا نبيع ولا نشتري ولا نتاجر، ولن نسمح لأحد أن "يتاجر" مع أحد منا، بأي شيء وبأي ثمن، أيّاً كانت الدوافع والمكاسب وأيّاً كانت النتائج و"الأثمان".

ليست "خياراً"، إنما هي حقيقة وواقع (خيِّرٌ إن أحسنّا الاستفادة منه) على "الأجهزة" وعلى من يحرّكها (كلٌّ من "الأذكياء" ومن "الأغبياء"، من الداخل ومن خارج البلاد) التوقف عن "استفزاز ساحاتها"... هذه القوى الصاعدة (ومن ينبغي التوقّف عن "حشره" من حكمائها) إنما هم البديل الوحيد "الضامن" والقادر على تيسير وتسيير الأمور (في ظل 'الهاوية القادمة')؛ وإن "بدائل" المتطرّفين والاحتكاريين إنما ستكون "خراباً" هم و كل من يحرّكونه في منطقتنا من "عديمي البصيرة" هم أوّل من سيحترق فيه.

في النهاية، وللمخلصين ممن يؤلمهم الواقع (والحقيقة هذه) نطمئنهم أن بعد 'الهزة' (أو الخراب) خير؛ ليس من باب التفاؤل و"الأماني"، إنما ببشائر محسوسة وملموسة، مبنية على حسابات واقعية ودقيقة... ابتعدوا قليلاً (واغتنموا ما تبقى من وقت في ترتيب الصالح من بيوتكم)، ولِتُترَك الساحة لمن يُراد له ليُهَيّء لتلك الهزّة، قريبا ستعودون ولتقوموا بدوركم (مع كل من يستطيع الآن المحافظة على نظافته)، وفي ظروف سياسية واجتماعية "مختلفة"، لتتعاونوا ومع "الأمل القائم" (و"بعد الخراب") في بناء البديل.

الجزء الرئيسي من محضر جلسة اللقاء الأول

شرح وتوضيح الملف A

الظروف والأسباب التي كتب من أجلها هذا البيان

لقد تم نشر هذا "البيان" ومن ضمن الملحق الثالث لـ 'حلقات الحقيقة' (أو كتاب 'الواقع والحقيقة')، والذي شرحنا وبيّنّا فيه (وبالشواهد) ما كانت "تتخبط به" الساحة الدولية من تطورات سياسية وأمنية خلال السنة 2012 (ومع بداية السنة 2013)، وما كنا نتوقّع أن تعكسه هذه التغيرات الحادة في الساحة أو الساحات العربية وعند 'البدائل' (أي في ساحات 'الإسلاميّين' أو الحركات الإسلامية) من "هرج ومرج" ومن استغلال لقلّة الخبرة والتجربة في دفع المنطقة نحو 'حرب الاستنزاف الداخلي'. (ملحق مع هذه الرسالة نسخة لغلاف هذا الملحق وفهرس محتوياته، والذي سنتكلم فيها وفي الملحقات السابقة لاحقاً وبالتفصيل)

هذا الملف (أو "البيان") كُتِب من أجل تحذير 'القوى الصاعدة' (أي القوى الإسلامية على اختلافها) من مغبّة سوء فهم أو عدم قراءة هذه التحوّلات السياسية والأمنية على الساحة الدولية بشكل صحيح، ومن "كارثيّة" عدم المباشرة والإسراع في ترتيب بيوتهم (أو تنظيفها إذا لزم الأمر)، تحصيناً لساحتهم، منعاً للمتربّصين ولـ 'قصيري النظر وأصحاب الغايات من داخل البيت' من استغلال الجهل والغرائز (أو الحميّة والعواطف) وفي ظل ما كان يهيّئ له 'أصحاب الاستراتيجيات الهدّامة' من "مشاهد دموية"... طريق لا رجعة فيها، ونهايتها خراب شامل يطال الجميع.

ولقد تم إيصال أو تسليم البيان (في ملف خاص مع مجموعة من الوثائق ذات العلاقة) ولكل المعنيّين من أصحاب القرار، وعن طريق الأقرب (لنا، ولصنّاع القرار أو لمؤسسات صناعة القرار) من الطاقات الفاعلة والقيادات الحكيمة (كلٌّ في دائرته)؛ زملاء وأصدقاء شرفاء أعزاء، أفتخر بهم وبعلاقتي الوثيقة معهم (و"على الملأ")، وأمام كل الناس أفراداً و"أجهزةً" ومؤسسات (ومن بين هؤلاء الدكتور علي فياض، الأستاذ عزّام الأيوبي، الشيخ راشد الغنوشي والأستاذ إبراهيم منير... وآخرون من أمثالهم ممن أفضّل عدم ذكر أسمائهم حتى لا يتحامل ويتعامل عليهم ضيّقو الآفاق والانغلاقيّون من إخوانهم من داخل البيت).

وما يهمنا من الأمر وفي ما يتعلّق بحيثيّات هذا البيان، أن الرسالة قد تم إيصالها لأصحابنا في مصر، وقبل شهرين من وقوع 'الانقلاب' فيها. ولقد قمت وقتها بمتابعة الأمر مباشرة مع الشيخ راشد الغنوشي (لما لي من علاقة خاصة به، ولما يمتلكه هذا الشيخ الهادئ والحكيم من احترام وتقدير لدى إخوانه هناك)، ومن أول شهر أبريل 2013. عنوان الرسالة لإخوان مصر كانت واضحة: *'هناك خلل في مؤسساتكم السياسية والإدارية وفي عملية دراسة وصناعة القرار عندكم، وهناك من يستغل هذا الخلل من أجل "اقتلاعكم" من المشهدين السياسي والاجتماعي'* . وما كنت أحاول دفع كل من أعرف من قيادات هذه 'الحركة الجامعة' من أجله، أن يكون لهذه الحركة "مؤسسات" تتناسب مع مستلزمات ومع مسؤولية إدارة شؤون الدولة، وأن ما يعتمده هؤلاء من عمل "تقليدي" في دراسة وإدارة الملفات السياسية يجعلهم عرضة للإيقاع بهم في "الأخطاء المميتة"، أو أقلّها الوقوع في ما ليس لهم مصلحة فيه.

وبالرغم من التفهّم والحماسة الواضحة لدى كل هذه القيادات التي تحرّكتُ معها حينذاك من أجل الإسراع في تنفيذ ما قدّمتُه لهم من مخططات وبرامج عملية ودقيقة لتلك الغاية "اللازمة"، إلاّ أن حالة من الجمود قد فرضت نفسها فجأة، وفي كل الساحات التي تقدمنا بهذه المبادرة فيها، وبما يوحي أو "يؤكِّد" وجود مَن كان يعيق تقدُّم هذه الحركة المعتدلة و"الضامنة" (ممن كانت تخيفه فكرة المؤسسات وعلى ما يبدو من أصحاب الكلمة المسموعة من داخل البيت)... أو أن في الهيكلية التنظيمية لهذه الحركة خلل مزمن يحول دون تقدّم أصحاب الحكمة أمام أصحاب "الأصوات العالية". وهكذا تعطلت المبادرة، وكان ما كان.

توضيح لبعض النقاط الرئيسية

لقد أردنا في الصفحة الأولى لهذا البيان أن "تلفت انتباه" من كنا نحرص على ألاّ تُستغَلّ 'قلّة حيلتهم'، وواقع عدم امتلاكهم لمؤسّساتِ دراسةِ وصناعةِ قرارٍ "حقيقيّة"، حقيقة ما كان يجري على الساحة الدولية من مستجدّات ومن "حدث أمني"، ولكي نُجنِّبهم الوقوع في ما كانوا يُستَدرَجون إليه من 'أخطاء مميتة' (نتيجة اعتمادهم، في عملية صناعة القرار، على الحسابات الضيّقة، وعلى معطيات "مُفتَعَلة" ومحلية). كان همّنا إقناع إخواننا أن الصراع القائم على الساحة الدولية (و"العالمية") هو "صراع" يتجاوز بمعطياته أهل المنطقة وكل حساباتهم الخاصة المحلية والإقليمية. إنه 'صراع محاور' بين كيانات جغرافية جامعة، الدولة (وإن كانت أكبر وأعظم دولة في العالم) لا ولن تستطيع أن تتحرّك أو أن تفعل بمفردها شيئاً فيه. إنه "صراع بقاء" دولي في ظل فكر الهيمنة و'سياسة القوة' بين من لم يستطع (حتى الآن) المباشرة في عمليةِ إعادةِ حساباتٍ شاملةٍ لكل سياساته الاقتصادية والاجتماعية (الولايات المتحدة والغرب بشكل عام) وبين من يَنتظِر فشل عملية احتواء 'الأزمات الاجتماعية–الاقتصادية' Socio–Economic Crises ليتقدم بما يمكن عرضه و/أو فرضه، سواء تحت سقف النظام القائم أو في ظل أي 'نظام عالمي جديد'.

ولعل الصراع، "في نهاية المطاف"، صراعٌ يفوق بجوهره كل هذه الحسابات والوقائع القائمة والقادمة، ليكون صراعاً بين التوجّه الإنساني والتوجّه الحيواني للبشر (أي بين من يعتبر أن أصل الإنسان حيوان وأن الإنسان يعود دائماً لأصله، وبين من يؤمن بتميُّز البشر عن سائر الخلق بتلك المواصفات الخُلُقية والإنسانية السامية والتي ينبغي على العقلاء منا تأصيلها من أجل البناء عليها في أي عمل اجتماعي). وعليه، "وفي كل الأحوال"، فالمرحلة والمصلحة العامة كانت تقتضي حركة استثنائية يُدفَع ويُقدَّم فيها الحكماء ومن كل المشارب الفكرية وفي كل الساحات العملية من أجل صياغة 'استراتيجيات احتوائية' بديلة عما تعتمده اليوم كل القوى الفاعلة من استراتيجيات هدامة (أو غير بنّاءة) وفي ظل انتشار وهيمنة المنطق التجاري (من ربح وخسارة وعلى حساب الآخرين) على الفكر وعلى العمل السياسي والاجتماعي.

’المالقراطية‘ التي أتكلم عنها لا علاقة لها بالعرب (وإن كان همُّ "الفاعل المالقراطي" إلصاق هذه "التهمة" بالعرب *’أصحاب النفط والأموال الطائلة‘* ، وليكون العرب الهدف عند تزعزع قواعد هذا النظام المالقراطي أو عند الفشل والسقوط). المالقراطية التي أقصدها وقصدتها ومنذ اللحظة الأولى لإدخالي لهذا المصطلح على قاموس علم السياسة (منذ عشر سنوات) إنما تتمثل بالطريقة (وبأساليب الاستغلال) التي فُرِض فيها النظام (الاقتصادي) العالمي القائم (ومنذ مؤتمري ’برتن وودز‘ 1944 و’سان فرانسيسكو‘ 1945). المقصود هو التطرّف في ’الرأسمالية‘ (من نظام رأسمالي منضبط معتدل إلى سوق مال متغوّل احتكاري) وفي احتقار الناس واحتكار الحيلة والوسيلة (أن تَفرُضَ على الناس وجهة نظرك، وتمنع عنهم كل أسباب التقدّم الاجتماعي و’الحضاري‘)؛ ومن بين أصحاب رؤوس الأموال (من العرب وغير العرب) من يلتزم بقواعد لعبته وضمن حدود ساحته (أي أنه يتّبع المبادئ التجارية ضمن الحدود التي يتحرّك فيها بعمله) بعيداً عن فكر الهيمنة وعن استغلال قوة المال في التسلّط على ساحات العمل السياسي والاجتماعي، ومن بين هؤلاء طاقات فاعلة و"قادرة" وإيجابية (أفضل "أيضاً هنا ولنفس السبب" عدم ذكر أسمائهم)، يُفتخَر بهم وتُعلَّق عليهم وعلى إيجابيهم الفكرية والعملية الكثير من الآمال.

المالقراطية التي "انتقدتها" (نقداً علمياً منطقياً لم أكن أهدف من ورائه ’زعزعة الثقة‘ بهذا النظام أو ذاك، بل خوفاً على الاستقرار ومن أجل مراجعة الحسابات) هي ما قد ابتُلِيَت به مجتمعاتٌ متقدمةٌ و"حضارية" من "هيمنةٍ مطلقة" لأقلّية أو أقلّيات متسلِّطة مُتَفلِّتة، وبقوة المال (عملة ورقية "تطبعها" و"تحتفظ بقيمتها") تنحرف بكل المسارات التقدمية لـ "تفسد القرية" (المجتمع)، فتعزُّ الذليل وتُذلُّ كل صاحب عقلٍ نيّرٍ بنّاء. وما أردت أن ينتبه له العقلاء (وكل من كان يريد من أصحاب القرار أن "يستعمل عقله")، ما كنت أراه (وكنتيجة طبيعية لهذا الخلل المزمن) من "تخبُّطٍ" في الرؤى والحسابات وفي مؤسساتٍ عريقةٍ و"دقيقةٍ"، وما كنت أتخوَّف منه (وكنتيجة حتميّة لهذا التخبّط المستجد) من ’استراتيجيات هدّامة‘ قد يتَّبِعها الأذكياء (وفي ظل ’انعدام الثقة‘)، لا يرضى عنها ولا يثق بنتائجها العقلاء (أو "الإيجابيّون") منهم، قد لا تكون في مصلحة كياناتهم السياسية والاجتماعية الجامعة... و"سيدفع ثمنها" في النهاية "البسطاء" و"الغافلون".

وما أردت التشديد عليه في الصفحتين الثانية والثالثة من البيان، ما كنا نعيشه في الغرب من تهميش للغة العقل والمنطق (وعلى مستوى دوائر صناعة القرار)، ومن ضعف (في الأجهزة القادرة) أمام من يمتلك 'الحيلة والوسيلة' (المال والإعلام وكل وسائل توجيه و"جرف" الرأي العام)، وما كنت أراه في ساحات الصراع القائم و"الخراب القادم" (في 'الشرق الأوسط'، وبدءاً من الساحة العربية) مما يُصدِّق استخفاف المستهترين من صناع القرار العالمي بهم... وأن ما "سارع" البعض إلى تسميته بالربيع العربي (ويفضّل الخائفون والغافلون والمشكّكون تسميته بالخريف العربي)، إنما كان "استباقاً" (من قِبَل الأذكياء) لما كان "يهيّء" له العقلاء والحكماء منا (ومن العرب والمسلمين على وجه التحديد) من "بديل ضامن" كان يفتقر ولا زالت تنقصه الخبرة والتجربة في إدارة شؤون الدولة وفي العمل السياسي و'الدبلوماسي'. (ولدينا من "الوثائق" – بالمكان والزمان، و"بالأسماء" – ما يثبت كل كلمة وحرف نقوله هنا، ولمن يريد)

ولقد اختار "المتجرِّدون" (من العقلاء والحكماء) 'الحركة الإسلامية الجامعة' (أو ما يسمّى بالإسلاميّين) لما كانت ولا زالت تحتكره هذه الحركة (رغم كل ما جرى ويجري من تشويه) من مقدرة على ضبط الشارع (وعلى 'كسب عقول وقلوب الناس') في الأوقات الصعبة، **ومن أجل تجنيب الناس و'الساحة الجامعة' ما نشهده اليوم من "بدائل"** يعمل الأذكياء من الخارج على تسويقها ضمن تلك 'الاستراتيجيات الهدّامة'، ويساعدهم في ذلك (عن "عمى" أو عن جهالة) "بسطاء" الداخل (والمُغرضون منهم) في ما فيه خرابهم وخراب ساحاتهم "أولاً" وقبل خراب ساحات الآخرين.

ومما لا شك فيه أن 'البيت الإسلامي' كان ولا زال فيه خلل قد تسبّب في إسقاطهم وعند أول تجربة... وإن مهمّة 'ترتيب البيت' (أو تنظيفه) تقع على أهل البيت أنفسهم. ونتيجة "الانشغال" (أو عدم الانتباه) كانت دماً يُسفك على أرض مصر (وبمنهجية دخيلة على هذه الساحة وعلى طبيعة أهلها المتسامحين)، وفي أماكن أخرى ولأسباب متشابهة؛ وإن ما يمكن أن يتسبّبه تكرار الخطأ، والاستمرار في "عدم الانتباه"، لا يمكن تحمّل مشاهده، والمسؤولية (هذه المَرّة) ستقع على أصحاب البيت جماعةً، أعضاءَ و"مسؤولين".

الأسلوب الذي تعامل به "أصحاب قرار" هذا البيت مع المبادرة الأخيرة لا يطمئن كثيراً. وعلى ما يبدو، ما/ومن تسبّب بالخطأ السابق لا زال قائماً (و"مهيمناً")؛ 'أصحابنا الأعزاء الشرفاء' من قيادات هذا البيت يعرفونه ويعرفون مكانه. وعلى هؤلاء وعلى أصحاب الحكمة "استسماح" أصحاب الحَمِيّة والهِمَم الحامية وليتقدموا من أجل قيادة "السفينة الجامعة" (من داخل بيوتهم و"من خارجها") وبالاتجاه الصحيح والسليم.

ما نتقدّم به من أحكام (تحتمل الخطأ) ومن "توصيات"، لا نريد من ورائها إلاّ الصلاح والمصلحة العامة (ومصلحة من نتوجه إليهم بالنصيحة، وبكل احترام وتقدير ومحبة). ما وصلنا إليه من استنتاجاتٍ لم يكن وليدَ جلسةٍ أو جلستين، إنما كان نتاجَ تجربةِ سنواتٍ طويلة كنا نبحث فيها عن الخلل في بيوت وساحات هذه الجماعات العاملة والقادرة، ومن أجل إصلاحه وفي ما فيه مصلحة عامة وتحصينا للساحة الجامعة.

إنه وبالرغم من كل هذه التخوّفات، إلاّ أن أمر إصلاح الخلل ممكن (وهناك من يعمل على إصلاحه). ولقد أدرك العقلاء من صناع القرار (وفي كل الساحات) مدى فداحة خطأ وخطيئة ضرب قوى الاعتدال؛ مَن يُصِرُّ على الاستخفاف بعقول الناس (متقنّعاً بالاعتدال وفي "محاور" جديدة ضد تهديدات "مُفتعَلة") لن يجني إلاّ المزيد من "التخبُّط"، ومن "تكبيرٍ لفاتورة حسابه"، وفي ما لا نتمنى له ولا لأحد أن يقع فيه.

إصلاح هذا الخلل الداخلي "شرط" (لا غنى عنه) من أجل تجنيب الساحة ما هي قادمة عليه من كوارث. وهو واجب على كل الحكماء والمخلصين للمصلحة العامة لأهل البيت، من داخل البيت، وكي لا يُضطرَّ الحكماء (كل حكماء الساحة) من داخل هذا البيت ومن خارجه للتحرّك وفي هيكليات تنظيمية جديدة... "استبدالا" يقتصر على الهيكليات وعلى البرامج، أو استبدال للقائم من البشر لن تصطلح الأمور إلاّ فيه.

09/12/16 at 9:50 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: "الاتحاد" (أو الاتحادات) ومقوّمات النهضة و"البقاء"

"الإتحاد" (أو الإتحادات) ومقوِّمات النهضة و"البقاء"

لقد كثُر الحديث (و"التنجيم") في الآونة الأخيرة عن موقع 'القارة العجوز' من "التحوّلات" العالمية القائمة، وعن مصير الوحدة (الاجتماعية/الاقتصادية)، وعن خلفيات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وما يُهيَّأ له من اتحادات ومعاهدات للتعاون "الأمني" والاقتصادي، إن كانت الانطلاقة فيها مبنيّة "حصراً" على ما أوصل "سابِقُها المُهَيمن" إلى 'حافة الهاوية'، فـ"مصيرها" لن يكون مختلفاً عنه في نهاية الطريق.

ولمن يريد المشاركة في شرح وتوضيح تفاصيل الكلام في لقاءاتنا القادمة أن يبحث ويتفكَّر في ما يلي:

- ما الذي دفع بصناع قرار المملكة المتحدة إلى تركِ قرارٍ مصيريٍّ كهذا لـ "يانصيب" الاستفتاء الشعبي؟ وهل يمكن لبريطانيا الانطلاق في ظل استمرار تسليمها بخلل ما كان السبب (أو سبباً) في "انعزالها"؟ وما علاقة عدم احترام "مُحتَكِري الاتحاد" لـ "خصوصية" الأعضاء بقرار الخروج من الاتحاد الأوروبي؟

- ومع واقع فشل "النُّسخ الشرقية" عن القائم من المجموعات الاقتصادية عند المُهَيمِن في 'المحور الغربي'، وفي ظل التشابه (و"التقليد") في منطلقات البدائل (منظمة شنغهاي SCO والأمن الجماعي CSTO)، هل يمكن لتلك الأخيرة النجاح في امتلاك مقوِّمات البقاء لـ 'عرض وفرض' نظام عالمي تعدّدي جديد؟

13/12/16 at 5:40 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: بخصوص تفجير كاتدرائية العباسية في القاهرة

العربية – الرئيسية - العالم والعرب - مصر
آخر تحديث: الثلاثاء 14 ربيع الأول 1438هـ - 13 ديسمبر 2016 م KSA 06:06 - GMT 03:06

نشرت الداخلية المصرية فيديو من كاميرات مراقبة للحظة تفجير كاتدرائية العباسية في القاهرة والتي راح ضحيتها 25 شخصاً، وأصيب أكثر من 30 آخرين. ورصدت إحدى كاميرات المراقبة التي تم تفريغها من قبل أجهزة الأمن والتحقيق في حادث الكنيسة الانتحاري محمود شفيق منفذ العملية أثناء دخوله قاعة الصلاة وخلفه فرد أمن إداري، وبعدها بثوانٍ وقع التفجير. ويظهر في الفيديو لحظة الانفجار الهائل الذي خلفته عبوة ناسفة وزنها 12 كلغ، فيما تطاير الركام وغطى المكان. وأوضحت مصادر أمنية أن الانتحاري ... دخل للقاعة مسرعا، ودخل خلفه أحد أفراد الأمن الإداري، وأن فرد الأمن الإداري عثر على جثمانه بين الضحايا بجوار جثة الإرهابي منفذ الحادث، ما يعزز كون فرد الأمن حاول اللحاق بالانتحاري ومنعه، لكنه لم يتمكن من ذلك نظرا لقيام الإرهابي بتفجير نفسه فور دخول القاعة.

لقد أعدت الشريط المسجّل أكثر من مرّة، ولكنني لم أجد دليلاً واحداً على ما تقوله العربية هنا عن هذه الحادثة، بل إن ما رأيته يثبت عكس ما تقول!

ما يُثبته شريط كامرة المراقبة أن هناك رجلاً خرج مسرعاً من الكنيسة (منطقة المدخل إلى يسار شاشة الكامرة) بعد وضعه للعبوة الناسفة على ما يبدو، ولم يكن خلفه أي من 'أفراد الأمن الإداري'، ولقد ابتعد الرجل عن مكان الحادث عند وقوع الانفجار ولم يُصَب بأذى!!

الشريط المُصوَّر وما كتبته العربية عنه وشرحاً لتفاصيله متناقض لدرجة أنني لا زلت أشك في حكمي على ما رأيته فيه... ولذلك أرجو من الجميع الاطلاع عليه من أجل تأكيد أو توضيح الأمر.

وفي رده على رسالتي، أخبرني أحد الزملاء لاحقاً أنه وفي عرض آخر على اليوتيوب، يظهر أحد الأشخاص وخلفه رجل آخر يتقدمان باتجاه مدخل الكنيسة، ولكنه كان واضحاً أن الرجلان تقدما بعد مغادرة الرجل الذي أظهره مقطع العربية دون غيره مع تتبّع رجل الأمن المصري من خلف الشاشة التي أفرغت إليها محتويات كامرة المراقبة بالمؤشّر cursor لتحركاته منذ مغادرته لمدخل الكنيسة وإلى لحظة التفجير مع اختفائه في نهاية الطريق.

وفي مقال آخر (في نفس النهار) تحت عنوان ***'بالصور.. هذه تفاصيل المتورطين بتفجير الكنيسة المصرية!'***، كتبت العربية ما يلي:

ولقد *أكدت الوزارة* تطابق المعلومات السابقة مع *نتائج فحص المعمل الجنائي لمسرح الجريمة وأشلاء جثث الضحايا*، والتي *أسفرت عن الاشتباه في أحدها، وهو المتهم محمود شفيق محمد مصطفى "أبو دجانة الكناني" بالتورط ... من خلال عمل انتحاري باستخدامه حزاما ناسفا*. ***هذا وسبق للمتهم ارتباطه بإحدى الأسر الإخوانية بمحل إقامته وتلقيه تدريبات على تأمين المسيرات للجماعة الإرهابية باستخدام الأسلحة النارية وضبطه أثناء قيامه بذلك وبحوزته سلاح آلي.***

ولقد قامت العربية بالأمس فعلاً بنشر صور سابقة للمدعو محمود مصطفى وهو بقبضة القوى الأمنية وأمامه ما ضبط بحوزته من أسلحة حربية...

السؤال المحيّر هنا: كيف يمكن للأجهزة الأمنية إطلاق سراحه من بعد اعتقاله وبجُرم واضح وأخطر بعشرات المرّات مما تم "إخفاء" أو إعدام المئات من غيره عليه!؟

17/12/16 at 6:07 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: زمن الفتنة و"المفتنين"

زمن الفتنة والمفتنين

’الحكم بالجملة‘ خطيئة وإن كان لما تقوم عليه الكيانات (أو المجموعات) البشرية من أُسُسٍ (فكرية وعملية) أساسٌ (وبنِسَبٍ متفاوِتة) عند مكوِّنات هذه الكيانات في منطلقاتهم وأهدافهم وفي تركيبتهم الخَلقيّة والخُلُقيّة.

الجماعات "الأخلاقية" (والجمعيات الخيرية) يلتقي أعضاؤها (بالأساس) على ما يجمعهم من أساس إنساني ستجد من بينهم أقليّات دخلت (أو "أُدخِلَت") ولأهداف تتعارض مع ما يجتمع عادة هؤلاء (وبالأصل) عليه. وكذلك فالأصل في لقاء "التجميعات" المُغرِضة (أو أي "مجموعة من اللصوص") العمل من أجل "السرقة" منهم من لا يبتغي العنف في تحقيق الأهداف وستجد من بينهم من يريد وقبل "أكل العنب" "قتل الناطور".

ما تقدَّمتُ به في هذه الرسالة من مُقدِّمة إنما هو (وفيها) تذكيرٌ بما أنطلِقُ به في تقييمي للأمور من ثوابت، ومن أجل التأكيد على أن الكلام فيها محصورٌ بتلك الأقليات الاستئصالية المهيمنة (والمتكلمة باسم الأكثرية) والتي إذا ما استمرّت في استغلالها للحيلة سيكون لمكرها تبعات تطال من تتَكلَّم باسمه من حاكم ومحكوم.

ما دفعني للتعليق على خبر ’العربية‘ بخصوص حادثة الكنيسة المرقصيّة لم يكن مبنيّاً على ظاهر القصّة، ولا على ما تحمله في طيّاتها، أو ما تهدف إليه من "جولة جديدة" تُدمِّر ما لم تقدر على تدميره سابقاتها، إنما استباقاً لخرابٍ ما تُصِرُّ عليه تلك الأقليّة المتسلِّطة على العربية وعلى العرب جميعاً حكاماً ومحكومين.

بالأمس كانت (ولا زالت) الفتنة بين المسلمين (سنة وشيعة)، ثم كانت بين العرب أنفسهم (متديّنين وعلمانيّين) وبين الأكثريّة و"الأقليّات" (مسلمين ومسيحيّين) وفي ما تُرَكَّبُ لتُركّب من موجة ضد "الإرهاب" و"الإرهابيّين"؛ إفساداً لاحتواء الخلل، كُلَّمَا أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِين.

’العربية‘ ليست استثناء من حيث هيمنة "الأقلية الاحتكارية" على إدارتها، وما "تمتاز" به فعلاً عن غيرها أنك، وفي الوقت الذي يُواجه فيه الآخر خصمه، تجدها تُصِرُّ على استئصال الأصل من أهل البيت؛ استرخاصاً بدماء الناس، استهتاراً بمصالح من تدَّعي تمثيله، "مُتمَسِّكة" بمكتسبات خاصة زائلة وعما قريب.

التفاصيل نناقشها في اللقاءات القادمة.

21/12/16 at 2:25 PM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: To be revised for our next round of meetings

مرفق مع هذا الإيمايل ملف جامع للرسائل والمواضيع التي سنناقش تفاصيلها ابتداءً من الأسبوع القادم. من المفيد مراجعتها ثانية، مع التوقّف عند ما تمّ إبرازه باللون الأحمر، والتفكّر بالنقاط التالية:

- ما علاقة، أو ما هي أوجه الشبه وأوجه الإختلاف بين ما قمت بشرح خلفياته ومنذ عشر سنوات (في الحلقة الثانية، وفي الحلقة الثالثة خاصةً، من كتاب 'الواقع والحقيقة') من هيمنةٍ للأقليات الاستهتارية على صناعة قرار الإدارة الأميركية زمن الرئيس جورج و. بوش، وبين ما أسلط الأضواء عليه اليوم (في رسالة 'زمن الفتنة والمفتنين'، وفي الرسائل الأربع التي سبقتها) من هيمنة للأقليات الاستئصالية على أصحاب القرار (أو على صناعة القرار إن كان هناك من مؤسسات لصناعة القرار) في العالم العربي؟

← *ما هي القواسم المشتركة (وقواسم الاختلاف) بين النخب المهيمنة في العالم الغربي (بشكل عام)، وبين "النخب" المهيمنة (والمتسلطة) على العالم العربي، من حيث الذكاء والعلم والانفتاح على الحقائق؟ وهل هناك من تشابه بين "بساطة" شخصية جورج و. بوش (كلامه وتصرّفاته وبعض "حركاته" الغريبة)، وبين بساطة معظم الحكام العرب من حيث قوة "التعقيد" (أو كما يُقال "مقطَّع موَصَّل" بالتعبير اللبناني)؟*

- هل يمكن للعقلاء في العالم الغربي (وفي القارة الأوروبية على وجه التحديد) تغيير قواعد اللعبة، مع وضع حدّ لفكر الهيمنة ولما تفرضه الأقليات المهيمنة من "واقع" محكوم بالتشاؤم وبـ "انعدام الثقة" (وكما فصَّلته في وثيقتي البيان Doc A وشرحه في A1 Paper، وفي رسالة 'الاتحاد ومقوّمات البقاء')؟ أم أن بداية نهاية "هيمنتهم" قد أصبحت واقعاً لم يعد بالإمكان مواجهته، أو تعديل "المسار الطبيعي" فيه؟

- هل بإمكان البديل (ما أشرت إليه وبشكل سريع في نهاية رسالة 'الاتحاد ومقوّمات البقاء') النجاح في اجتناب الوقوع في ما سقط فيه وبه سابقه، أم أن "اللعبة" باقية مع "تغيير في الوجوه"؟ وهل يمكن للعالم أن يستمر من دون "نظام عالمي" جديد يستلزم فرضه "قلباً للطاولة" أو حرباً أو مواجهة عالمية رابعة؟ وما هي أوجه الشبه بين إدارة "الجمهوريين" "في ظل" "قيادة ترمب" وإدارتهم زمن جورج و. بوش؟